الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون
الجلسة العامة **٤٠**
الاثنين، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي . . . . . (الجماهيرية العربية الليبية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ١٧ من جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام (A/64/364)

مشروع القرار (A/64/L.8)

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا ليتولى عرض مشروع القرار A/64/L.8.

السيد ني (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): إن المجتمع الدولي مستعد لمواصلة دعمه للشعب الأفغاني في الجهود التي يبذلها من أجل تشكيل مصيره، وإقامة السلام والأمن المستدامين، وإعادة بناء بلده بالرغم من التهديدات الإرهابية المستمرة، وهو ملتزم بذلك. وهذه هي الرسالة الأساسية التي يبعث بها مشروع قرار الجمعية العامة A/64/L.8 بشأن الحالة في أفغانستان، الذي يشرفني أن أتولى عرضه للجمعية اليوم.

وتتيح مناقشة واعتماد مشروع القرار لنا، أعضاء الجمعية العامة، الفرصة في الوقت المناسب لكي نجدد رسالتنا الواضحة بالتضامن الدولي مع الشعب الأفغاني.

وكما أكد الأمين العام السيد بان كي - مون، في الأسبوع الماضي، لن تردعنا الهجمات البغيضة التي شنتها مؤخرا حركة الطالبان مستهدفة المجتمع الدولي في كابول. ونحيي ذكرى الأشخاص الأبرياء الذين فقدوا أرواحهم ونقدم خالص تعازينا لأسر وأصدقاء الضحايا. كما أن قلوبنا مع جميع الأفغان وغيرهم من مواطني الجنسيات الأخرى الذين فقدوا حياتهم نتيجة تمرد حركة الطالبان.

لقد مرت أفغانستان بأول تجربة انتخابات رئاسية جرت بالكامل تحت مسؤولية السلطات الأفغانية. كما شاهد المجتمع الدولي بإعجاب شجاعة الشعب الأفغاني الذي أدلى بصوته بالرغم من التهديدات الأمنية الخطيرة. ونرحب باختتام عملية الانتخابات الرئاسية، ونهنئ الرئيس كرزاي على توليه فترة رئاسة ثانية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

وفي هذه المرحلة، أود أن أقدم خالص شكر حكومتي وعميق امتنانها للممثل الخاص للأمين العام، السيد كاي إيدي، وفريقه في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على دعمهم للمؤسسات الأفغانية أثناء الانتخابات. كما أود أن أقدم شكري لقوات الأمن في أفغانستان على الجهود التي بذلتها لتوفير الأمن أثناء العملية الانتخابية بقدر الإمكان. كما أن الأداء الجيد لوسائط الإعلام الأفغانية ومراقبي الانتخابات الأفغان جدير بالثناء.

وفي حين لا تزال أفغانستان تواجه تحديات كبيرة، نشدد على أن الرئيس كرزاي ينبغي أن يتحرك بسرعة لتشكيل حكومة قادرة على مواجهة التحديات. وينبغي أن نواصل تشجيع جميع الجهات السياسية الفاعلة في أفغانستان على احترام سيادة القانون ومواصلة الاضطلاع بالمسؤولية عن تحقيق الاستقرار والوحدة في أفغانستان. وفي هذا الصدد، ترحب ألمانيا بتعهد الرئيس كرزاي مؤخرا بإدخال الإصلاحات اللازمة ومكافحة الفساد بفعالية. ونأمل أن يتم اتخاذ التدابير الفعالة، من قبيل تعزيز لجنة مكافحة الفساد، من أجل ضمان الحكم الرشيد وتهيئة بيئة قانونية وسياسية تمكينية لتحقيق الاستقرار، وكذلك تحقيق التنمية والنمو في المجال الاقتصادي والاجتماعي من خلال الاستثمار الخاص في أفغانستان.

ويوجه مشروع القرار المعروض علينا دعوة متوازنة بشكل جيد إلى الدول الأعضاء بمواصلة التعاون مع الحكومة الأفغانية، كما يدعو الحكومة الأفغانية إلى ”بناء علاقة متجددة من الثقة مع مواطنيها من خلال تحقيق نتائج ملموسة وواضحة للعيان“ (*A/64/L.8*، الفقرة الرابعة من الديباجة). ويبين مشروع القرار الآراء المعرب عنها في المشاورات غير الرسمية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر الوفود العديدة التي شاركت بفعالية في المشاورات غير الرسمية على كل ما قدمته من إسهامات قيّمة.

وأود أن أشير بإيجاز إلى أربعة عناصر في مشروع القرار، نوقشت بكثافة أكبر خلال المشاورات غير الرسمية. أولا، لقد شددت جميع الوفود على أهمية حماية السكان المدنيين. فمن جهة، يؤكد مشروع القرار بوضوح على أن حركة الطالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإجرامية تتحمل المسؤولية عن وقوع الغالبية العظمى من الخسائر في صفوف المدنيين في أفغانستان وهي تواصل تكتيكاتها البغيضة باستخدام المدنيين دروعا بشرية. ومن جهة أخرى، يدعو مشروع القرار أيضا القوات الأمنية إلى مواصلة بذل جهودها المكثفة التي تهدف إلى ضمان حماية المدنيين. وهذا يتطلب الاستعراض المستمر لأساليب العمل والإجراءات، والقيام باستعراض الحالات التي يبلغ فيها عن وقوع ضحايا من المدنيين والتحقيق فيها.

ثانيا، شعرت الوفود بالحاجة إلى الإشارة إلى أهمية التمسك بالالتزامات الدولية للنهوض بحقوق المرأة، كما هو منصوص عليه في الدستور الأفغاني.

ثالثا، تبادلت الوفود آراءها بشأن آفاق إجراء حوار سياسي داخلي يهدف إلى إقرار السلام المستدام في أفغانستان. وقد وافقت على أن مشروع القرار ينبغي أن يشجع على تنفيذ عمليات إعادة الإدماج والمصالحة وتحقيق العدالة في المرحلة الانتقالية بقيادة الحكومة الأفغانية وترمي إلى إعادة إدماج من يبدون استعدادهم لنبذ العنف وشجب الإرهاب وقبول الدستور الأفغاني، والالتزام بالعمل بشكل بنّاء من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في إطار الدستور الأفغاني.

رابعا وأخيرا، رحبت الوفود بالجهود التي تبذلها حكومات أفغانستان ويبذلها شركاؤها في المنطقة لتعزيز الثقة والتعاون في ما بينها. وشجعت الوفود على اتخاذ مبادرات

أخرى لزيادة التعاون الإقليمي بغية تعزيز الأمن والاستقرار والسلام والتنمية الاقتصادية في أفغانستان وفي المنطقة.

إن الانتخابات الرئاسية الثانية في أفغانستان شكلت خطوة هامة في التاريخ الديمقراطي للبلد. وحان الوقت لقيام الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي على السواء بإجراء جرد لما أنجز، والتطلع إلى الأمام، وتقييم التحديات التي نواجهها. ولقد اقترحت فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة مشتركة بأن يبادر الأمين العام إلى المشاركة في ترؤس مؤتمر دولي حول أفغانستان بالتعاون مع الحكومة الأفغانية الجديدة. ونقدر التأييد الذي أبداه الأمين العام لهذه المبادرة، ونرحب بالخطوات الأولى التي اتخذها الممثل الخاص للامين العام، كاي إيدي، في هذا الصدد.

وإذا أردنا إحراز النجاح، فمن الأهمية الحاسمة أن نفكر معا في أهدافنا. ويجب أن تتضمن هذه الأهداف الأمن، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، فضلا عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفغانستان. وينبغي أن نتفق على معايير وتواريخ جديدة ومحددة يمكن تقييمها بغية وضع إطار مشترك للمرحلة الانتقالية الماثلة أمامنا في سبيل زيادة الملكية الأفغانية. وبالنسبة إلى هذا الإطار، تلتزم ألمانيا بمواصلة دعمها للشعب الأفغاني وبالتعاون الكامل والبناء مع الحكومة الأفغانية الجديدة. وتخطط ألمانيا لزيادة تعزيز إسهامها في الجهود الدولية لإعادة الإعمار في أفغانستان.

وتؤيد ألمانيا تمام التأييد البيان الذي ستدلي به الرئاسة السويدية للاتحاد الأوروبي في وقت لاحق من المناقشة.

أخيرا، أود أن أنهي كلامي بتوجيه آيات شكري الصادقة إلى زميلي، السفير ظاهر تانين، ونائب الممثل الدائم، نائبه عرفاني أيوب، على ثقتهما وتعاونهما وصداقتهما، وهي الأمور التي كان لنا الشرف في أن نحظى بها.

السيد تانين (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): قبل ثلاثين عاما، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، دخلت القوات السوفياتية أفغانستان. ومنذ ذلك الحين، ما فتئت أفغانستان ضحية حرب مستمرة، وأعمال عنف وصراع. لقد مزقت البلد اضطرابات متواصلة وإزاحته عن طريق السلام والتقدم، وسلطت الأضواء العالمية عليه. واجتمعت الجمعية العامة مرارا لتؤكد من جديد تضامنها مع الشعب الأفغاني.

ومع ذلك، وبينما كنا نجري المناقشات هنا، انفتحت أبواب الجحيم في أفغانستان. فالبلد الذي كان مستقرا وحديثا في يوم من الأيام ونموذجا لدول أخرى في المنطقة، أصبح اسما بدون دولة، وأرض ضياع شاسعة بات فيها الناس مشتتين. لقد تم تدمير مائة عام من التقدم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. والأسوأ من ذلك أن مليوني شخص قتلوا وفر ١٠ ملايين شخص طلبا للأمن. هذه هي المأساة الحقيقية لبلدي وشعبي. والآن، بعد ثمانية أعوام على سقوط الطالبان، وبعد ثمانية أعوام على اعتقادنا جميعا أن الكابوس الوطني الطويل لشعب أفغانستان انتهى في نهاية المطاف، ما زال العنف يهدد أرواح الأفغانيين في أنحاء عديدة من البلد.

إن مشروع القرار (A/64/L.8) المعروض علينا اليوم يبدي وعيا تجاه مسؤوليتنا المشتركة عن معالجة الحالة في أفغانستان، ويؤكد مجددا تصميم الأعضاء القوي على القيام بذلك. وأفغانستان، حكومة وشعب، تشعر بامتنان عميق حيال هذا الدعم.

وفي هذا الصدد، أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة، وأن أشكر جميع الأعضاء على حضورهم هنا اليوم وعلى تأييدهم الواسع والقوي لمشروع القرار المعروض علينا الآن. واسمحوا لي أن أعرب أيضا عن آيات شكري الصادقة للبعثة الألمانية، ولا سيما السفير

مارتن ني، والمستشار دانيال كرول وفريقه القدير، على جهودهم الكبيرة وتيسير وضع مشروع القرار ببراعة.

لقد كانت الأعوام الثمانية الماضية صعبة، بيد أن الحالة في أفغانستان تحسنت أساسا. فقبل ثمانية أعوام، كنا نناقش كيفية بناء ما هو غير موجود: حكومة، وجيش، وقوة شرطة، وحياة اقتصادية واجتماعية عاملة. واليوم، نناقش كيفية تحسين ما بنيناه، وكيفية إيجاد حكومة جيدة وفعالة، وجيش وشرطة جيدا التدريب، واقتصاد مثمر. واليوم، يرفرف علم أفغانستان باعتزاز في جميع أنحاء البلد. إنه إنجاز كبير.

بيد أن التقدم الذي أحرزناه لم يكن، للأسف، كافيا. فقد أضعنا علينا ثلاث فرص هامة.

أولا، أضعنا فرصة القضاء على الطالبان والقاعدة والإرهابيين الآخرين. فبعد هزيمتهم الأولية، سمحنا لهم بإعادة التسلح وإعادة التجمع في ملاذات خارج أفغانستان. ونتيجة لذلك، عادوا لتهديدنا عام ٢٠٠٦، وتدهورت الحالة الأمنية تدهورا ملحوظا.

ثانيا، أضعنا فرصة تعزيز وتوطيد جهودنا على النحو المناسب. أفغانستان ما برحت تفتقر إلى الموارد والعناية والقوات. استجاباتنا كانت رد فعل، رجعية ومجتزأة.

ثالثا، أضعنا فرصة تمكين وتعزيز الأفغانيين بسرعة ليتحملوا المسؤولية عن مستقبلهم. فالحكومة والمجتمع المدني يفتقران إلى القدرة والخبرة والموارد.

وفي غضون العامين الماضيين، بدأت الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي، مع الشكر، بوضع نهج مشترك. فبدأنا نوفر الموارد الضرورية لمكافحة حركة الطالبان المنبعثة من جديد. وعززنا ولاية الأمم المتحدة الهامة للتنسيق. وبدأنا بناء القدرة على مواجهة الحكم الضعيف والمؤسسات الهشة. وأقمنا شراكة معززة مع الحكومة المنتخبة في إسلام أباد. ونعمل معا على قيام تعاون حقيقي لمكافحة عدونا المشترك.

وأخيرا، ومع إجراء الانتخابات الرئاسية الثانية في تاريخنا، أصبح الأفغانيون قادرين من جديد على أن يكون لهم رأي في مستقبلهم.

لقد شكلت الانتخابات بداية فصل جديد في أفغانستان. لكن المؤسف أن الانتخابات جرت في ظل ظروف صعبة. ففي العديد من الأقاليم، خاطر المقترعون بحياتهم للمشاركة فيها. وعلى الرغم من ذلك، اقترع الملايين، وشارك ملايين آخرون في مناقشات تتعلق بالحملات الانتخابية.

إن الانتخابات ليست كاملة في أي مكان. وهي أقل كمالا في ديمقراطية بازغة يتهددها الصراع. لقد عمل أبناء الشعب الأفغاني بدأب ليس بصفتهم هامشيون، وإنما بصفتهم قادة لمؤسساتنا. وتم الإفصاح عن الشكاوى والاختلالات، وجرت معالجتها بدقة على نحو نزيه ومنهجي. وكانت الانتخابات حرة قدر الإمكان، ونزيهة قدر الإمكان، وشفافة قدر الإمكان. والأهم من ذلك، أظهر شعب أفغانستان احتراما لسيادة القانون. وانتظر كل أبناء أفغانستان، بصبر وسلام، النتيجة القانونية والدستورية، وهم على استعداد الآن لتقبل هذه النتيجة. لقد كان ذلك تحولا سلميا.

إن إعادة انتخاب الرئيس كرزاي أنهت فترة من الغموض، وتوقفا مؤقتا، لفترة طال أمدها، عن بذل الجهود لإعادة البناء وتحقيق الاستقرار. وشدد الرئيس المنتخب، في خطابه الأول، على ضرورة أن نغتنم هذه الفرصة الفريدة. وعلى مدى السنوات الخمس القادمة، ستقوم الحكومة الأفغانية الجديدة بإبرام وتطبيق عهدين، أحدهما مع الشعب الأفغاني والآخر مع المجتمع الدولي. وسيسهم العهدان مجتمعين في خلق شراكات قوية وبنّاءة ويقودان خطى أفغانستان إلى التقدم المستدام.

سيكون العهد الأساسي مع الشعب الأفغاني وسيقوم على أساس الالتزام المستمر بكفالة السلامة المادية

والاقتصادية للأفغان، وإرساء الحكم الرشيد، وكفالة سيادة القانون، وتشجيع التنمية الاقتصادية. وفي سعيه لبلوغ تلك الأهداف الثلاثة، حدد الرئيس المنتخب كرزاي أربعة مجالات يجب التركيز عليها وهي المشاركة الوطنية، والمصالحة، والأفغنة، والتصدي للفساد.

إن العامل الأساسي في ذلك العهد هو الحاجة إلى أن يتولى الأفغان أمرهم بأنفسهم. وينبغي للأفغان، في سعيهم المستمر لبناء القدرات وإزالة بقعة الفساد، أن يتحملوا مسؤولياتهم في مجال الحوكمة وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان بشكل مطرد. كما أن على الأفغان، في تدريب الجيش والشرطة، أن يضطلعوا بدور أكبر في كفالة الأمن وإنفاذ القانون وتولى قيادة الجهود الرامية إلى مكافحة المخدرات.

إن الحكومة تمثل الأفغان كافة. الحكومة تخدم الأفغان كافة. نحن ملتزمون بتحقيق قدر أكبر من المشاركة الوطنية في العملية السياسية وعملية إعادة الإعمار. وعلاوة على ذلك، سنواصل الترحيب بأي أفغاني يرغب في الانضمام إلى عملية السلام واحترام الدستور الأفغاني. وإذ تدخل الحكومة الأفغانية الجديدة في هذه الالتزامات، فإنها ستتعاون بنشاط وبروح بنّاءة مع المنطقة والمجتمع الدولي الأوسع على حد سواء.

إن الأمن هو لب كل جهودنا الرامية إلى بناء أفغانستان مزدهرة وديمقراطية. والأمن ليس هدفا في حد ذاته، بل إنه شرط لازم لإحراز التقدم في مجالات أخرى. كما أن غياب الأمن يشكل عائقا أمام الحكم الرشيد والتنمية المستدامة، وهو الخطر الأعظم على حقوق الإنسان. فهو يمنع الأفغان من إلقاء أسلحتهم ليتفرغوا لإعادة بناء حياتهم، ويولِّد الفساد والخوف والإحباط واليأس. إننا لن نكسب ثقة الأفغان أبدا ما داموا عرضة للإرهاب بشكل دائم. ينبغي علينا قبل كل شيء أن نشعرهم بالطمأنينة.

ومع ذلك، ليس هدفنا قتل جميع مقاتلي الطالبان. ينبغي لنا أن نخلط بين الاستراتيجيتين السياسية والعسكرية بحيث يتسنى للحكومة بسط سلطتها وتدريب الجيش والشرطة الأفغانيين، وعزل الطالبان عن الشعب، وكسب ثقة الشعب، وتشجيع المدنيين الأفغان على الانخراط في عمليتي السلام وإعادة الإعمار.

لا تنبع قوة الطالبان والقاعدة وحلفائهما الإرهابيين إلا من وحشيتهم. لذا فإن أفغانستان بحاجة إلى استراتيجية عسكرية ومدنية تركز على أمن الشعب الأفغاني وتوفر له حماية حقيقية من تهديدات الطالبان ومن النتائج غير المقصودة للعمليات الموجهة ضد الإرهاب. إن استراتيجية حلف شمال الأطلسي (الناتو) الجديدة تشكل خطوة واعدة ومسؤولة في ذلك الاتجاه.

ومع ذلك، لن يكون بالإمكان بلوغ الأهداف الكبيرة للحكومة في يوم واحد؛ ولن نحقق شيئا إذا تعجلنا في وضع الآجال الزمنية. كما لن نحقق شيئا من دون الدعم السياسي والعسكري والمالي الثابت من قبل المجتمع الدولي. والأهم من ذلك، إننا لن نحقق شيئا من دون التفاهم المتبادل القائم على الثقة والتعاون.

لقد تسببت المناقشة العلنية بشأن أفغانستان مؤخرا في تعكير هذا التفاهم. إن أفغانستان تتفهم وتحترم الشواغل المشروعة للمجتمع الدولي بشأنها. ونحن نطلب من العالم أن يتفهم ويحترم آراء الأفغان وشواغلهم. من حق جميع أصحاب المصلحة أن يكون لهم شركاء مخلصون وذوو مصداقية. إننا نحتاج إلى شراكة مبنية على تضامن حقيقي.

لهذا السبب، ستركز حكومة أفغانستان على بناء وتجديد عهد ثان – عهد تبرمه مع المجتمع الدولي. وسيقوم هذا العهد على قاعدة متينة هي التزامنا المشترك بتحقيق الأمن والتنمية والحكم الرشيد في أفغانستان والمنطقة. لذلك،

ينبغي لنا أن نسعى سويا إلى إيجاد استراتيجيات رشيدة ذات موارد جيدة وآجال زمنية واقعية. وفي هذا الصدد، نرحب بالدعوة لعقد مؤتمر دولي لإنعاش وتجديد شراكتنا وبناء قاعدة صلبة لعملنا المشترك مستقبلا. إن الاعتداء الأخير على موظفي الأمم المتحدة الملتزمين في كابول يظهر إلى أي مدى تتعرض شراكتنا للهجوم من الخارج. علينا إذن أن نقويها من الداخل.

إن مفتاح مستقبل أفغانستان يوجد في يد الشعب الأفغاني. والأفغان هم سادة قدرهم؛ والطالبان لا يمثلون الأفغان. فسلطانهم هو سلطان التخريب وقوتهم لا تكمن إلا في وحشيتهم فلنجعل من العلاقة الوطيدة بين الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي حجر الأساس لاستراتيجياتنا. فلنستخدم مشروع القرار المطروح اليوم بشأن أفغانستان لطلب المزيد من أنفسنا ومن شركائنا على السواء. إننا سنفشل إذا تحركنا فرادى، ولكننا قادرون على أن نصيب النجاح، وسنصيبه لا محالة، إذا عملنا سويا.

السيد ليدن (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان كرواتيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ألبانيا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، صربيا، أيسلندا، أوكرانيا، جمهورية مولدوفا، أرمينيا.

يرحب الاتحاد الأوروبي بانتهاء عملية الانتخابات الرئاسية ويهنئ الرئيس حامد كرزاي على فوزه بفترة ثانية في منصبه. لقد شهدنا في الخريف مستجدات هامة في أفغانستان، حيث أُجريت أول انتخابات تنظمها السلطات الأفغانية منذ عدة عقود. وقد دعم الاتحاد الأوروبي الانتخابات والمؤسسات الأفغانية المسؤولة عن إجرائها خلال العملية وسيواصل دعمه ذاك.

ينبغي أن تُستخلص الدروس من جولة الانتخابات هذه. ويقف الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد لمساعدة أفغانستان في استعراض وتحسين النظام الانتخابي، وبخاصة بالنظر إلى الانتخابات التي ستجرى العام القادم، وندرك في الوقت نفسه إن التصدي لبعض المسائل المتعلقة بالنظام الانتخابي سوف يتطلب الاهتمام على المدى الأطول أيضا. في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ الاتحاد الأوروبي قرارا هاما باعتماده خطة لتعزيز جهوده في أفغانستان وباكستان. وتعكس الخطة الأهمية الاستراتيجية التي يوليها الاتحاد الأوروبي للمنطقة. وسيضاعف الاتحاد الأوروبي جهوده استراتيجيا وسياسيا وماليا، بالإضافة إلى مساهمته بالمعونة الفنية، بغية المساعدة في تحريك الموقف في اتجاه إيجابي.

يأمل الاتحاد الأوروبي أن يتم دون تأخير تشكيل حكومة تتمتع بالمصداقية والكفاءة للتصدي للتحديات الكبرى التي تواجه البلد وتعزز الوحدة الوطنية كيما تستعيد شرعيتها في أعين الشعب الأفغاني. إن الاتحاد الأوروبي على أتم الاستعداد للتعاون المبكر والملموس مع تلك الحكومة على أساس خطة عمل الاتحاد الأوروبي.

تشكل المناقشة بشأن القرار السنوي المتعلق بالحالة في أفغانستان فرصة أمام المجتمع الدولي للتأكيد مجددا على دعمه للشعب الأفغاني على طريق السلام والأمن والديمقراطية. ونحن نتوجه بالشكر إلى ألمانيا لمبادرتها مرة أخرى هذا العام وكذلك على إعدادها لمشروع القرار هذا. إن النتيجة النهائية تعكس ما تم انجازه وما يتبقى من تحديات في أفغانستان، في آن معا، كما تعكس إجماع المجتمع الدولي على دعم جهود الحكومة الأفغانية لتوطيد الاستقرار والديمقراطية في البلد.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن تأييده المستمر والقوي للأمين العام وممثله الشخصي وجميع موظفي الأمم المتحدة

نظرا لما يقومون به من عمل هام في مساعدة أفغانستان على الرغم من الخسائر المأساوية في الأرواح التي تعرضوا لها نتيجة للهجوم الانتحاري الذي وقع على موظفي الأمم المتحدة في كابول يوم ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر.

والاتحاد الأوروبي يحيي وقوف الأمم المتحدة بجانب أفغانستان منذ نصف قرن ويأمل في أن يستعيد تواجد الأمم المتحدة هناك كامل قوته بعد الاستعراض الأمني الذي ستجريه. والاتحاد الأوروبي إذ يتفهم الحالة الأمنية الصعبة التي تعمل في ظلها الأمم المتحدة في أفغانستان، يؤيد ضرورة كفالة توفير السلامة لموظفي الأمم المتحدة وفقا لذلك، ويتطلع قدما إلى مزيد من المناقشات بشأن المقترحات المقدمة من الأمين العام في ذلك الصدد.

وفي أعقاب إتمام الانتخابات وبعد تنصيب الحكومة الجديدة، يتطلع الاتحاد الأوروبي قدما إلى حكومة في أفغانستان تقوم بسرعة بالتصدي للتحديات التي تواجه الدولة بوضع جدول أعمال مُصلح بالتزامات محددة نحو الشعب الأفغاني. وينبغي أن يتضمن جدول الأعمال هذا تحسين الحكم ومكافحة الفساد والتطرق إلى مسألة الأمن وتحسين حكم القانون.

إن الاتحاد الأوروبي يتطلع قدما أيضا إلى المؤتمر الدولي الذي سيوفر الفرصة لحكومة أفغانية جديدة لكي تضع أولوياتها وخططها والتزاماتها. وينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بدور بارز في ذلك المؤتمر. وبالنسبة للمجتمع الدولي ستكون تلك مناسبة لاستعراض وإعادة تأكيد انخراطه في أفغانستان. وينبغي لنا أن نقر بصورة مشتركة جميع الأهداف الجديدة والمعايير والمواعيد الزمنية المحددة لرسم إطار عمل مشترك لعملنا نحو الأهداف المشتركة لأفغانستان تعيش في سلام وأمن.

إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي منخرطة بشدة في أفغانستان، والاتحاد الأوروبي من المساهمين الرئيسيين في إعادة التعمير فيها. ومن الجدير بالذكر أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تنفق تقريبا بليون يورو في السنة على الجهود المدنية في أفغانستان. ومساهمة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بقوات في قوة المساعدة الأمنية الدولية التابعة للأمم المتحدة تصل إلى ٣٠ ٠٠٠ فرد تقريبا وهذه أكبر مشاركة عسكرية للاتحاد الأوروبي منذ وقت طويل.

إن تركيز الوجود الدولي في أفغانستان ينصب على ضمان بيئة أمنية مستقرة للتمكين من التنمية. أما الحفاظ على الأمن حاليا فتتقاسمه قوات الأمن الوطنية الأفغانية والمجتمع الدولي. وفي نهاية المطاف، ينبغي أن تكون أولويتنا القصوى تمكين قوات الأمن الوطنية الأفغانية من الاضطلاع بتلك المسؤولية بنفسها. وغني عن القول أن الاتحاد الأوروبي يتفق مع وجهة النظر القائلة بأنه ينبغي فعل كل شيء ممكن لتحاشي وقوع الإصابات في صفوف المدنيين.

إن بناء قدرة أفغانستان وتعزيز الملكية الوطنية في القطاعات المدنية ما فتئا جوهر مشاركة الاتحاد الأوروبي في أفغانستان. وسيزيد الاتحاد الأوروبي من دعمه، على سبيل المثال، في مجالات الحكم الرشيد وسيادة القانون، بما في ذلك العدالة، ومكافحة الفساد. نحث الحكومة المقبلة في أفغانستان على إعطاء أولوية لتحقيق تقدم في تلك المجالات ليس أقلها على الصعيد دون الوطني. وعلاوة على ذلك، نشدد على الحاجة للقيام بتحسينات ملموسة في حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة، وأن نظل على أهبة الاستعداد لدعم الحكومة الجديدة في ذلك الصدد.

إن الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي للتنمية في أفغانستان هو اتفاق أفغانستان واستراتيجية التنمية الوطنية الأفغانية المؤقتة والمبادئ المتفق عليها في مؤتمري باريس

ولاهاي بشأن أفغانستان. وسوف يعمل الاتحاد الأوروبي على زيادة وتحسين مساهماته في إعادة إعمار أفغانستان وتنميتها باتباع نهج مشترك ونهج ثنائي من خلال فرادى الدول الأعضاء.

ومما لا شك فيه أن الاستقرار والأمن والتنمية في أفغانستان مرتبطة ارتباطا وثيقا بالحالة العامة في المنطقة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا قويا تطوير نهج منسق على الصعيد الوطني وتعزيز التعاون بين أفغانستان وجيرانها، ومنها باكستان بوجه خاص. ويقر الاتحاد الأوروبي بصورة خاصة بالدور الرئيسي الذي تقوم به باكستان في الاستقرار في المنطقة. ونرحب بالتقدم الذي تحقق في الحوار الثنائي بين أفغانستان وباكستان.

سيركز الاتحاد الأوروبي جهوده على تعزيز بناء قدرة الدولة والمؤسسات للنهوض بالحكم الرشيد وحقوق الإنسان ووجود إدارة عامة كفؤة، لا سيما على الصعيد دون الوطني. وسوف يركز الاتحاد الأوروبي على تعزيز دور سيادة القانون بالمساعدة في بناء قوة شرطة مدنية من خلال بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان. كذلك سوف ندعم النمو الاقتصادي، خاصة من خلال تنمية المناطق الريفية وتحسين التعاون الإقليمي. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان في دورها الهام بوصفها منسقا للجهود الدولية. ونقر بمسؤولية الدول الأعضاء عن مساعدة البعثة في أداء تلك المهمة. ونرحب بفتح مكاتب إضافية للبعثة في المحافظات.

يكرر الاتحاد الأوروبي بأن المسؤولية الرئيسية عن تنمية البلد تكمن في الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني نفسه. وأود أن أطمئن الجمعية العامة بأن الاتحاد الأوروبي سوف يواصل القيام بدور نشط في مساعدة أفغانستان في طريقها نحو الأمن والاستقرار والازدهار بتعاون وتنسيق وثيقين مع البعثة وغيرها من الجهات الدولية الفاعلة.

السيد تشيركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي – جمهورية أرمينيا وجمهورية بيلاروس وجمهورية كازاخستان وجمهورية قيرغيزستان والاتحاد الروسي وجمهورية طاجيكستان.

تمكنت السلطات الأفغانية في الآونة الأخيرة من تحقيق تقدم محدد في بناء الدولة وتعزيز المؤسسات الديمقراطية. وقد كانت الانتخابات الرئاسية والمحلية التي انعقدت في أفغانستان مثالا حيا على ذلك. ونتوقع أن تتشكل عما قريب حكومة جديدة فعالة.

إننا إذ نشير إلى الهجوم الأخير على بعثة الأمم المتحدة في كابول، ندين إدانة قاطعة أعمال الإرهابيين وندعو حكومة أفغانستان إلى كفالة مستوى ملائم من الأمن لبعثة الأمم المتحدة في أفغانستان وجميع البعثات الأجنبية المعتمدة في ذلك البلد.

إن السلطات الأفغانية الجديدة سوف تواجه تحديات غير مسبوقة. وموقف طالبان أقوى من أي وقت كان منذ أن أطيح بهم. أما القاعدة فلا تزال نشطة جدا. ولا يزال يتعين فعل الكثير في مجال التأهيل الاقتصادي والاجتماعي. وما فتئت الحالة الأمنية على جانب كبير من الأهمية لزيادة إعادة الإعمار والتنمية في أفغانستان.

وفي ذلك الصدد، ليس بوسع السلطات الأفغانية ولا المجتمع الدولي التخلي عن جهودها لعزل القادة المتطرفين، ولا سيما المدرجة أسماؤهم في قائمة جزاءات لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). ولا ينبغي منح فرصة العودة إلى الحياة السياسية الطبيعية إلا للذين ينبذون العنف، وللمقاتلين المسلحين الذين تخلوا عن روابطهم مع

القاعدة وحركة طالبان وأن يعترفوا بالدستور وبالحكومة الشرعية في أفغانستان. وينبغي أن تعقد جميع المحادثات فقط من جانب السلطات المشروعة في أفغانستان.

إن بلداننا تولي أكبر اهتمام لمكافحة الاتجار بالمخدرات، وهو مصدر تمويل للنشاط الإرهابي. ومن سوء الطالع، علينا التسليم بأن المساعي الدولية لمكافحة إنتاج وتوزيع المخدرات غير الشرعية من أراضي أفغانستان لم تثبت فعاليتها بعد. وأن الوجود العسكري الدولي في أفغانستان لديه جميع الأدوات اللازمة لشن كفاح ناجع ضد ذلك الشر. ونؤيد زيادة التعاون الدولي الشامل لضمان التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٧٣٥ (٢٠٠٦)، بما في ذلك ما يتعلق بالذين يستخدمون الموارد المتأتية من إنتاج المخدرات غير المشروعة واللازمة بشدة لتمويل المجموعات الإرهابية. وقرار مجلس الأمن ١٨١٧ (٢٠٠٨) الذي استهدف فرض رقابة دولية على توزيع سلائفها لا يزال هاما.

ونشجع حكومة أفغانستان على زيادة التعاون مع منظمة معاهدة الأمن الجماعي، بشأن مكافحة إنتاج المخدرات غير الشرعية والاتجار بها. ونحن مقتنعون أنه لا يمكن تحقيق تحسينات جوهرية في مجال تخفيض المستوى العالمي لإنتاج الأفيون إلا من خلال المشاركة الكاملة لحكومة أفغانستان في الكفاح ضد ذلك الشر. ونعتقد أن من الضروري، بمشاركة البلدان المجاورة، تعزيز جهود مكافحة المخدرات بدرجة كبيرة في أراضي أفغانستان وحولها بإقامة أحزمة لمكافحة المخدرات وعدم توفير الأمن المالي لها.

إن منظمة معاهدة الأمن الجماعي لديها خبرة واسعة في مكافحة تداول المخدرات غير المشروعة على المسار الأفغاني. وإحدى أنجح وأنجع أشكال التعاون العملي لبلدان معاهدة الأمن الجماعي لكبح توريد المخدرات على الصعيدين الأقاليمي والدولي هو عملية القناة التي تتمتع بمركز مراقب إقليمي في المنظمة لمكافحة عملية المخدرات منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

وفي كل عام، يزداد عدد البلدان المشاركة في عملية قناة. وعملا بقرار رؤساء دول منظمة الأمن الجماعي، أُنجزت المرحلة الأولى من عملية قناة لعام ٢٠٠٩، وهي عملية وقائية تنفيذية معقدة، وجرت في الفترة من ٢٢ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر. وكان من بين المشاركين فيها وكالات مكافحة المخدرات في الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، وممثلون مفوضون لهيئات إنفاذ القانون من أذربيجان وأفغانستان وبلغاريا وفنزويلا وألمانيا وإيران والصين ولاتفيا وليتوانيا وبولندا والولايات المتحدة وتركيا وأوكرانيا وإستونيا، ومختصون في التحقيقات المالية من الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية الآسيوية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وشارك لأول مرة في هذا الجهد ممثلون عن أجهزة إنفاذ القانون من بلغاريا وألمانيا وفنزويلا وتركيا.

أُسندت إلى المشاركين مهام متعددة الأهداف، وكان الهدف الرئيسي إغلاق قنوات الاتجار غير المشروع إلى بلدان المنطقة الأوروبية الآسيوية (أوراسيا) بالمواد الأفيونية من أفغانستان، والعقاقير الاصطناعية من أوروبا، والكوكايين من أمريكا اللاتينية، ومنع العرض غير المشروع للسلائف على جمهوريات آسيا الوسطى وأفغانستان، بالإضافة إلى مصادرة الأسلحة والذخائر والمواد المنفجرة غير المشروعة، ومنع غسل الأموال المكتسبة من المخدرات. وقد شارك في العملية ١٣٩ ٠٠٠ فرد من وكالات مكافحة المخدرات وقوات الأمن وإدارات إنفاذ القوانين وقوات الشرطة وخدمات الحدود. وقد شكلت ٩ ٠٠٠ مجموعة رد سريع مشتركة و ٧ ٠٠٠ مركز ثابت في مناطق الحدود ومرافق النقل بالسكك الحديدية والنقل الجوي وبالطرق البرية. وتم إغلاق ما يزيد على ٢ ٠٠٠ من مفترقات ومحطات السكك

الحديدية، و ٧٢٥ من المطارات وما يقارب ٤ ٥٠٠ من الطرق.

وقد أجريت عمليات في المناطق المتاخمة مباشرة لأفغانستان. ومكّن ذلك من اعتراض كميات كبيرة من شحنات المخدرات. وعلى أساس خطة جرى اختبارها سابقا تقوم على التفاعل وتبادل المعلومات بين إدارة العمليات في مقر التنسيق الدولي وخدمة المراقبة المالية في الاتحاد الروسي، جرى تنظيم دراسة للعمليات المالية المشتبه بأن لها علاقة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات. وخلال العملية، ضبط أكثر من ٣٠ طنا من المؤثرات العقلية والعقاقير وغيرها من المخدرات الشديدة. وصدرت مذكرات بأكثر من ٠٠٠ ٦ اتهام بالاتجار غير المشروع بالمخدرات، وشرع في ما يزيد على ٠٠٠ ٢٦ قضية جنائية وجرت محاكمة أكثر من ٠٠٠ ٥ شخص على جرائم متصلة بعقد صفقات مخدرات غير المشروعة، وكان ٥٣١ فردا من بين هؤلاء أعضاء في منظمات إجرامية. وتمت مصادرة حوالي ٨٤٩ قطعة من الأسلحة النارية وأكثر من ٠٠٠ ٣٤ من الذخائر.

إن تعزيز مناطق مكافحة المخدرات يجب أن يكمله إنشاء مناطق تطويق للمحافظة على الأمن المالي حول أفغانستان. وهذا لا يعني اعتراض شحنات المخدرات فحسب، بل أيضا فرض ضوابط أقوى على المرور العابر للحدود الوطنية للدخل المتأتي من الاتجار غير المشروع بالمخدرات وغسل الأموال وغير ذلك من الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك تمويل الإرهاب.

وفي هذا العام، شاركت الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي مشاركة نشطة في عدد من المنتديات الدولية الهامة بشأن قضية أفغانستان، بما في ذلك المؤتمر الخاص بشأن أفغانستان المعقود في موسكو برعاية منظمة شانغهاي للتعاون. وتؤمن المنظمة بقوة أن الحل الفعال فيما يتعلق بالحالة في أفغانستان والتصدي للمسائل الخطيرة المدرجة في جدول أعمال الحكومة الأفغانية لا يمكن تحقيقه بدون اتباع نهج متكامل من جانب المجتمع الدولي برعاية الأمم المتحدة. ومع ذلك، لن تفضي تلك الجهود إلى النتائج المنشودة بدون منح كابول المزيد من الاستقلال في حل مشاكل أفغانستان الداخلية، وفوق كل شيء، من خلال تهيئة الظروف التي تمكّن الحكومة الأفغانية من الاعتماد على الذات في توفير الأمن القومي.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): لقد انقضت ثمانية أعوام منذ هزيمة طالبان والبدء بإعادة بناء أفغانستان. وقد حدثت تطورات إيجابية، ولا سيما في الميدان الاجتماعي الاقتصادي. ولكن العديد من الأفغان أخذ صبرهم ينفد، وهم يقولون أن ما يحدث هو أقل مما ينبغي وتأخر أكثر مما ينبغي. وتسبب الحالة الأمنية المتدهورة المعاناة للسكان والقلق البالغ للمجتمع الدولي. وعليه، من الضروري أن نسأل كيف نستطيع نحن والحكومة الأفغانية من وضع سلم الأولويات وأين نستطيع تحسين أداءنا. وتؤدي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان دورا رئيسيا في إيجاد الردود البنّاءة على هذه الأسئلة.

وعلى هذه الخلفية، تتطلع النرويج إلى اعتماد الجمعية العامة بالإجماع لمشروع القرار A/64/L.8، بشأن الحالة في أفغانستان. فالتأييد الواسع النطاق لمشروع القرار من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يوجه رسالة هامة، مفادها أن المجتمع الدولي لديه رغبة مشتركة في تعزيز الأمن والاستقرار السياسي والتنمية لشعب أفغانستان.

وفي أعقاب الهجوم القاتل على موظفي الأمم المتحدة في كابول في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، من الضروري أن نعرب عن أكبر قدر من الدعم للمنظمة في أفغانستان. ونرحب بالجهود التي بذلها الأمين العام في الآونة الأخيرة

لتأمين حماية موظفيه من أفراد الأمم المتحدة. والنرويج ملتزمة بمساعدة الأمم المتحدة لكي تتمكن من مواصلة عملها الذي لا غنى عنه بطريقة آمنة. وكان الهجوم تذكيرا وحشيا بأن هدفنا المشترك – الأمن والاستقرار في أفغانستان – ما زال بعيد المنال. وهو يظهر أيضا أن من الأساسي أن تكون جهود الأمم المتحدة، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) والمجتمع الدولي الموحد في أفغانستان، قابلة للتنبؤ بها ولها منظور طويل الأجل. ومما يبعث على الأسى العميق أن الأمم المتحدة، التي تشمل ولايتها العمل من أجل السلام والاستقرار والتنسيق المعزز، تتعرض لضربة قوية إلى هذا الحد.

ويسرنا أن الدور الرئيسي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان قد تجسد في الزيادة الكبيرة في ميزانية البعثة لعام ٢٠١٠. فلن تتمكن البعثة من تنفيذ ولايتها بشكل فعال إلا بتوفير مستوى كاف من التمويل القابل للتنبؤ. ولا يمكننا أن نتوقع من الأمم المتحدة أكثر مما لدينا من استعداد لأن نستثمر فيها.

إن صعوبة إجراء انتخابات في مناطق متأثرة بالنزاعات تجلت بوضوح في الانتخابات الرئاسية الأفغانية ونتائجها هذا العام. وبعد عملية انتخابية طويلة وصعبة، سيتم تنصيب الرئيس كرزاي بوصفه الرئيس المقبل لأفغانستان، في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وبعد ذلك بوقت قصير سيتم تشكيل حكومة أفغانية جديدة. وبعد نهاية العملية الانتخابية، سيكون على الحكومة الأفغانية الجديدة أن تثبت اهتمامها الحقيقي بتنفيذ الالتزامات الأساسية الضرورية تجاه الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي. وإذا لم تفعل ذلك، ستتعرض الإدارة الجديدة لخطر فقدان الدعم. إن شرعية حكومة كرزاي المقبلة سوف تقرر مصيرها الإجراءات التي ستتخذها في المستقبل القريب وسيحكم عليها الشعب الأفغاني.

والشعب الأفغاني ليس وحيدا في وضع التوقعات والمطالب، فالمجتمع الدولي أيضا لديه توقعات ومطالب. والرئيس كرزاي وأعضاء الحكومة الأفغانية الجديدة سيتعين عليهم إلزام أنفسهم على نطاق واسع بأن يتخذوا الإجراءات اللازمة لمكافحة الفساد وثقافة الإفلات من العقاب، وتحسين الحكم، لا سيما على المستويات المحلية، بما في ذلك تعزيز سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان وحقوق المرأة، وتحسين الحالة الأمنية، وزيادة قدرتهم على تقديم الخدمات الأساسية للشعب الأفغاني. وبصفتنا أعضاء في المجتمع الدولي، يجب أن نكون على استعداد لمساعدة الحكومة الأفغانية المقبلة على الوفاء بتلك الالتزامات الصعبة تجاه شعب أفغانستان.

السيد سيال (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد باكستان أن يشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة، التي تتيح فرصة مناسبة للدول الأعضاء لاستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المشتركة في السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان. ولنا مصلحة حيوية في تحقيق هذا الهدف.

ولدى باكستان وشائج جغرافية وتاريخية ودينية وثقافية لا انفصام لها مع أفغانستان، وهي تربط بين مصائر بلدينا. وليس هناك بلد آخر عانى أكثر من باكستان من نتائج الصراع والمأساة الإنسانية في أفغانستان. فلقد أثرت على نسيجنا الاجتماعي والاقتصادي، وعكّرت صفو السلام والهدوء في مناطقنا الحدودية ونشأ عنها التهديد المشترك الذي يمثله التطرف والإرهاب. ويشاطر شعب باكستان إخوانه الأفغان آلامهم. ولذا، نرى أن ازدهارنا ينعكس في ازدهار أفغانستان.

إن رؤيتنا للمصالح الاستراتيجية والاقتصادية المشتركة تضع باكستان وأفغانستان في موقع للقيام بدورهما

الصحيح كشريكين يشكلان مركزا لأقصر الممرات وأقلها كلفة اقتصاديا بالنسبة للتجارة في المواد الخام والبضائع والطاقة بين وسط آسيا ومنطقة جنوب وغرب آسيا وخارجها. ونرى أنه لا يمكن استغلال إمكاناتنا الاقتصادية والتجارية إلاّ إذا كانت أفغانستان تنعم بالسلام والاستقرار وإذا عززت تلك الرؤية جهودنا والتزامنا بالسلام والاستقرار في أفغانستان.

وترى باكستان أنه لا يمكن تحقيق السلام والتنمية الاقتصادية في أفغانستان إلاّ بوجود حكومة مستقرة تتمتع بتأييد أغلبية الشعب الأفغاني. وفي هذا السياق، تثمن باكستان كثيرا الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المحافظات التي جرت مؤخرا في أفغانستان. وتبرز هذه الانتخابات التزام الشعب الأفغاني بالديمقراطية وسيادة القانون. وقد رحبنا بنتائج هذه الانتخابات. وما فتئت حكومة وشعب باكستان ملتزمين بزيادة ترسيخ علاقاتنا الأخوية والتعاونية الوثيقة مع الإدارة الأفغانية الجديدة بقيادة الرئيس حامد كرزاي.

إن التعاون بين باكستان وأفغانستان يتسع نطاقه ليشمل كل العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية. وهناك حوار مستمر وتبادل منتظم للزيارات على أعلى المستويات. وفي أوائل هذا العام، وقّع بلدانا إعلانا هاما مشتركا بشأن اتجاهات التعاون الثنائي، الذي فتح صفحة جديدة في علاقاتنا الثنائية. وهذا الإعلان هو خريطة طريق لعلاقاتنا الثنائية يفضي إلى مستقبل مشرق وواعد. وهو أيضا أحد المظاهر لتطلعات شعبينا إلى غد سلمي ومزدهر وأفضل.

وفي أيار/مايو من هذا العام، استضافت باكستان مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي الثالث المعني بأفغانستان. وحضر هذا المؤتمر ٢٤ بلدا و ١٨ منظمة ومؤسسة وهيئة إقليمية ودولية. وجسّد المؤتمر توافقا إقليميا بشأن مشاريع تعاونية أقاليمية رئيسية في مجالات إزالة الألغام والصحة والطاقة وتطوير البنى التحتية والنقل والتجارة والعمل وتنمية الموارد البشرية. ونتابع هذه المشاريع عن كثب ونأمل أن تبرهن جهودنا على أنها كانت حدثا بارزا في مساعدة أفغانستان في جهودها الإنمائية. ورغم قيودنا المالية، نشارك بصورة كبيرة في التنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار في أفغانستان. وحزمة مساعدتنا لأفغانستان هي أكبر برنامج للتعاون بين باكستان وأي بلد آخر.

ونتطلع أيضا إلى العمل على نحو وثيق مع الحكومة الأفغانية الجديدة على مشاريع ثنائية رئيسية قد تم تحديدها في وقت سابق، بما فيها خط السكة الحديد الذي يربط شامان بقندهار، والمشروع الإقليمي للتعاون في مجال الطاقة في آسيا الوسطى وجنوب آسيا، أو كاسا ١٠٠٠، وخط سكة حديد هارتان – مزار الشريف وإنشاء أكاديمية للجمارك في كابول.

ونشارك أيضا في التعاون الأمني والاستخباراتي، بما في ذلك من خلال اللجنة الثلاثية، التي تضم الولايات المتحدة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان. وهذا التعاون مسألة أساسية لترسيخ المكاسب التي حققناها في الحملة ضد الإرهاب والتطرف. لقد قدمنا في هذه الحملة تضحيات كبيرة، أكثر من أي بلد آخر.

وبغية التصدي لعبور الحدود بشكل غير مشروع، وهي مسؤولية مشتركة، أنشأت باكستان ١ ٠٠٠ مركز حدودي. ونشرنا أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ جندي على جانبنا من الحدود مع أفغانستان بتكلفة كبيرة. ومن حقنا أن نتوقع من أفغانستان ومنظمة حلف شمال الأطلسي/القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان القيام بالمثل بنشر قوة كبيرة وتسيير دوريات على جانبهم من الحدود، بغية وقف جميع

الأنشطة غير المشروعة، بما فيها الإرهاب والاتجار بالمخدرات والتهريب التجاري.

إن الرضع الأفغان الذين وُلدوا في مخيمات اللاجئين في باكستان خلال فترة الغزو السوفياتي لأفغانستان قد كبروا الآن وأصبحوا آباء. وطوال العقود الثلاثة الماضية، آوت باكستان أكثر من ٣ ملايين لاجئ أفغاني، ورغم موجات متقطعة قصيرة من العودة الطوعية، لا تزال باكستان تستضيف حوالي مليوني لاجئ. ولا ينبغي لأحد أن يستهين بما نتج عن ذلك من تكاليف اجتماعية واقتصادية وأمنية كبيرة دفعها الشعب الباكستاني بالفعل، فضلا عن التحديات القائمة التي ما زلنا نواجهها.

إن الاتفاق الثلاثي المبرم في آب/أغسطس ٢٠٠٧ بين باكستان وأفغانستان ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين يتضمن إطارا لإعادة الإدماج. وما فتئت باكستان ملتزمة بعودة اللاجئين الأفغان بصورة طوعية وتدريجية وآمنة وكريمة. ومع ذلك، نؤكد على ضرورة تعزيز برامج إعادة الإدماج ضمن الاستراتيجية الإنمائية لأفغانستان. وهناك حاجة إلى المزيد من الجهود المتواصلة والدؤوبة لتهيئة العوامل الجاذبة اللازمة في أفغانستان كي يشعر اللاجئون أنه بإمكانهم العودة إلى بلدهم بكرامة وشرف. ونتوقع من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يساعدا في هذا المسعى بكل الموارد الضرورية.

إن آخر تقرير للأمين العام عن أفغانستان (A/64/364) يشدد على أن انعدام الأمن، الذي وراءه تمرد ذو دوافع سياسية ويستغله المجرمون وتجار المخدرات، هو أكبر عامل يعوق إحراز تقدم في أفغانستان. ويلاحظ التقرير انتشار هذه الآفة في شمال شرق وشمال غرب البلد. ولا بد من القضاء على التمرد بوصفه مسألة ذات أولوية وبدون السعي إلى تحميل المشكلة لأطراف خارجية. وهذا تحد معقد ومترابط يتطلب ردا مماثلا يتسم بالتكامل والاتساق والتنسيق. ويتطلب تحليله بشكل موضوعي وفهمه على نحو سليم صياغة استجابة فعالة.

إن جوهر العنف والصراع في أفغانستان ناجم عن الجماعات الإرهابية والمتشددين الأجانب مثل القاعدة ومتشددي طالبان الذين لا يبدون استعدادا للمصالحة ونبذ سبيل العنف. وتتضح صلتهم بتجار المخدرات بصورة متزايدة. ولا بد من مواجهة هذه العناصر مباشرة. ومع ذلك، من الضروري أن يستكمل الإكراه بنهج شامل يعالج الجوانب السياسية والاقتصادية بصورة متوازية. ورغم أن الاعتماد على الدعم الدولي مسألة حيوية، لا سيما للاحتياجات الإنمائية، فإنه ينبغي للحكومة الأفغانية تملك ناصية تلك الجهود.

ونتفق مع الاستنتاجات التي خلص إليها الأمين العام من أن الأمر الهام بالنسبة للاستقرار في أفغانستان في الأجل الطويل هو بناء قدرة المؤسسات الأمنية في البلد، وهي الجيش الوطني الأفغاني، والشرطة الوطنية الأفغانية والوزارات ذات الصلة. ومن المهم بالقدر نفسه بناء المؤسسات المدنية على المستويين المركزي ودون الوطني. والحوكمة الرشيدة وسيادة القانون مطلوبتان لمكافحة مشاكل الإهمال والإقصاء والتدخل، وهي أسباب شائعة للمظالم.

ومن دواعي سرورنا أن ننوه بالتحسن في العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان. ويشير تقرير الأمين العام إلى زيادة فعالية الحكومة الأفغانية في تنفيذ جدول أعمالها الإنمائية والسعي للتنسيق مع الجهات المانحة لمبادراتها الإنمائية. ولن تعيش معظم هذه المكاسب طويلا إذا لم تدعمها زيادة الاستثمار في البرامج الإنمائية.

ويلزم أن يدرك العالم أن أفغانستان قد فاتها معظم النمو والتجديد اللذين حدثا في العقود القليلة الماضية في

قطاع الشركات العالمي. وهكذا ظلت أفغانستان منعزلة عن الاقتصاد العالمي. ولذلك فقد حان الوقت لإعادة إقامة هذه الروابط. وتحقيقا لتلك الغاية، سوف يتمثل العامل الرئيسي في إشراك الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الكبرى في تطوير المشاريع في أفغانستان، ولا سيما في مجالات التعدين والزراعة والهياكل الأساسية. وينبغي أن يضع المجتمع الدولي، وخاصة البلدان النامية، ثقل إمكانياته وراء هذه الجهود. ويمكن أن تكون العوائد الاقتصادية والسياسية لهذه المبادرات هائلة ليس لشعب أفغانستان وحده، بل لبقية العالم كذلك.

وتعرب باكستان عن تقديرها العظيم للدور الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان. وللأمم المتحدة دور هام تؤديه في تنسيق الجهد الدولي الشامل في أفغانستان. وترحب باكستان بتعزيز هذا الدور في الميدانين السياسي والأمني. وندين الهجمات الإرهابية على أفراد الأمم المتحدة وأفراد الأمن الأفغان بشدة، ونؤكد مجددا تأييدنا للجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز أمن موظفي الأمم المتحدة.

ونغتنم هذه الفرصة لنتوجه بالشكر إلى وفد ألمانيا لتصدره عملية المشاورات بشأن مشروع القرار (A/64/L.8). ونرى أن هذا النص يتناول على نحو شامل ومتوازن جميع المسائل ذات الصلة. ويسعدنا أن نشترك في تقديم مشروع القرار، ونحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اعتماده بتوافق الآراء.

السيد أسكاروف (أوزبكستان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم جمهورية أوزبكستان بصفتها رئيسة لمنظمة شنغهاي للتعاون.

من دواعي الأسف أن الحالة في أفغانستان ما زالت توصف بتفاقم وتصعيد المواجهة وتكثيف المتشددين للأعمال الإرهابية. ولا تزال المواجهة في أفغانستان اليوم من المصادر الرئيسية لقلق المجتمع الدولي وخطرا شديدا يتهدد أمن آسيا الوسطى.

وتدرك أوزبكستان بوضوح، بوصفها جارة قريبة لأفغانستان، أن تحقيق السلام والاستقرار في هذا البلد عامل رئيسي من عوامل الأمن ومن شأنه أن يفتح إمكانيات عظيمة لحل مشاكل التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة البالغة الأهمية لمنطقة آسيا الوسطى بأسرها.

وثمة قلق شديد إزاء إنتاج المخدرات والاتجار فيها لأنه ما زال من السابق لأوانه التوصل إلى استنتاجات بشأن احتمال النجاح في هذا المجال، بالرغم من النقص الذي طرأ على محاصيل المخدرات وبعض الانخفاض في حجم إنتاج المواد المخدرة. ويلزم أن نأخذ في الاعتبار أن الاتجار بالمخدرات قد أصبح أحد المصادر الرئيسية لتمويل المتشددين وزعزعة استقرار الحالة، ليس في أفغانستان فحسب، بل في الدول المجاورة أيضا.

وتبرز ديناميات تطور الحالة في أفغانستان الأدلة المتزايدة على عدم إمكان حل المشكلة الأفغانية بالقوات المسلحة وحدها، أو بالاقتصار على استخدام الوسائل العسكرية، أو بالمزيد من التسليح.

ونقدر التدابير التي تتخذها القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان. وفي هذا السياق، من المهم أن القرار ١٨٩٠ (٢٠٠٩)، الذي اتخذه مجلس الأمن مؤخرا، يوجه القوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى الامتثال للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وإلى اتخاذ جميع التدابير المناسبة لضمان حماية المدنيين.

ومن المهم إلى أقصى حد إبداء الاحترام الكامل للجذور التاريخية والعرقية السكانية العميقة لشعب أفغانستان المتعدد الأعراق ولقيمه التقليدية والدينية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لحل مشاكل حادة من قبيل إصلاح الاقتصاد والهياكل

الأساسية الاجتماعية في أفغانستان، التي دمرتها ٣٠ عاما من الحروب.

وتقوم أوزبكستان بجهود كبيرة لمساعدة أفغانستان. وقد بنى بلدنا ١١ جسرا على طول طريق مزار شريف – كابول الرئيسي، الأمر الذي يتسم بأهمية بالغة لضمان الاتصال بين شمال البلد وجنوبه دون عائق. وفي بداية عام ٢٠٠٢، قمنا بإعادة إمدادات الكهرباء في أفغانستان، وفي عام ٢٠٠٨، أكملت أوزبكستان تشييد خط كهرباء الضغط العالي خيراتون – بولي – خومري – كابول، وتتلقى العاصمة الأفغانية عن طريقه كل احتياجاتها من الكهرباء.

وتتطلب مشكلة تطوير هياكل النقل الأساسية وإدراجها في مشاريع النقل والمواصلات الدولية اهتماما عاجلا للغاية. ويمر الخط الحديدي الوحيد في أفغانستان، كما يعلم الأعضاء، من خلال مدينة ترميز الأوزبكية وينتهي في مدينة خيراتون. وقد أعد بنك التنمية الآسيوي مشروعا ينص على مد الخط الحديدي إلى مدينة مزار شريف، وتنشط الشركات الأوزبكية حاليا على إقامة هذا المشروع. ويسعى المشروع لإدماج الهياكل الأساسية للنقل في أفغانستان ليس فقط في نظم النقل والمواصلات في آسيا الوسطى وعبر القوقاز، وإنما أيضا في طريق نافوي – تركمانباشي – باكو – كارس، مما يسمح لها بالوصول إلى أسواق أوروبا وميناء مرسين التركي، الذي يتيح سبل الوصول إلى شمال أفريقيا والشرق الأوسط. وسيساعد تنفيذ المشروع على التطوير السريع للتجارة المتبادلة وزيادة النشاط الاستثماري في المنطقة.

وترى أوزبكستان أن التسوية السلمية للحالة في أفغانستان غير ممكنة التحقيق ما لم يتم إشراك الأفغان في العملية. ونثق بأنه سيكون من المستحيل تحسين الحالة في البلد بشكل كبير وتغييرها تغييرا جذريا بدون العمل على التصالح والقبول الوطني وتعزيز الهيكل الهرمي للدولة.

وفي هذا الصدد، سيكون من الأهمية بمكان من أوجه كثيرة لإيجاد حل لمشاكل أفغانستان الحادة تكوين آليات دولية فعالة للتعاون المتعدد الأطراف لها القدرة على توحيد جهود تحقيق الاستقرار وإشراك البلدان المجاورة وجميع الدول المهتمة، والمنظمات الدولية.

ويمكن أن تيسّر تسوية المشكلة الأفغانية بإنشاء فريق اتصال ”٦+٣“ برعاية الأمم المتحدة، وبمشاركة من الممثلين المفوضين للدول المجاورة لأفغانستان، مضافا إليها روسيا والولايات المتحدة وروسيا. وقد أكد رئيس جمهورية أوزبكستان، إسلام كريموف، مرارا أن تنفيذ هذه المبادرة التي تشترك فيها البلدان المجاورة سيتيح التوصل إلى اتفاق داخل أفغانستان ومن حولها على حد سواء.

وقد قطعت منظمة شنغهاي للتعاون خطوات هامة في هذا الاتجاه بالفعل. ومن الضروري بصفة خاصة إبراز نتائج المؤتمر الخاص الذي عُقد برعاية منظمة شنغهاي للتعاون في موسكو في ٢٧ آذار/مارس، والتعاون بين منظمة شنغهاي وأفغانستان، الذي يجري تنفيذه بموجب البروتوكول الموقّع من المنظمة وجمهورية أفغانستان الإسلامية بشأن إنشاء فريق الاتصال بين المنظمة وأفغانستان في عام ٢٠٠٥ في بيجين.

وفي هذا السياق، تؤيد أوزبكستان مشروع قرار الجمعية العامة بشأن أفغانستان (A/64/L.8)، الذي أعده فريق كبير من المشتركين في تقديمه. ونتوقع أن يسهم اعتماد هذه الوثيقة بتوافق الآراء إلى توحيد الجهود الدولية في أفغانستان.

السيد توبيك (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): تعرب بولندا عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل السويد خلال مناقشاتنا باسم الاتحاد الأوروبي عن الحالة في أفغانستان.

وأود أن أبدي بصفتي الوطنية عددا قليلا من الملاحظات الإضافية بشأن هذه المسألة ذات الأهمية الحيوية.

المناقشة السنوية للحالة في أفغانستان خير فرصة لتأكيد الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في عملية تثبيت استقرار وتعمير ذلك البلد. وبولندا ترحب بمشروع القرار الذي عرضه ممثل ألمانيا (A/64/L.8). وإن الدور التنسيقي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والأنشطة التي يضطلع بها الممثل الخاص كاي إيدي تحظى بكامل دعمنا واحترامنا.

وفي ذلك السياق، أود أن أشيد بذكرى أفراد بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان الذين قُتلوا، وأن أحيي كذلك أفرادها الذين أُصيبوا بجراح أثناء الهجمة الإرهابية الأخيرة على موظفي الأمم المتحدة في كابول في تشرين الأول/أكتوبر. كما أود أن أعرب عن تعازيّ المخلصة لأسر الضحايا وللأمين العام وموظفي الأمم المتحدة ولشعب وحكومة أفغانستان. وتجدد حكومتي تأكيد عزمها على محاربة كل أشكال الإرهاب وتدين بشدة كل الأعمال الإرهابية، لا سيما الأعمال الموجهة ضد الذين يعملون على تحقيق استقرار البلد وأمنه. وأود أن أؤكد أن حكومتي تؤيد الأمين العام تأييدا تاما في مبادرته الأخيرة بتحسين أمن موظفي الأمم المتحدة.

السنة التي انقضت منذ آخر مناقشة مكرسة لأفغانستان في هذه القاعة كانت سنة حافلة بالجهود الكبيرة والتطورات الهامة الإيجابية والسلبية في ذلك البلد. وبولندا تشاطر الأمين العام تقييمه وتثني على التوصيات الواردة في آخر تقرير له عن الحالة في أفغانستان (A/64/364). ونرحب بمعايير ومؤشرات النجاح الواردة في مرفقه، التي يمكن استخدامها كأداة لقياس التقدم المحرز. ويحدونا الأمل أن تساهم هذه الآلية الجديدة في تحسين التنسيق وزيادة فعالية جهودنا المشتركة.

وما فتئنا نتابع عن كثب عملية الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المحافظات، التي تشكل بلا شك مَعْلما هاما على طريق عمليات تثبيت الاستقرار وبناء الدولة. ورغم كل المشاكل وإجراء الانتخابات في ظروف صعبة ومعقدة وخطيرة جدا، تعطينا مشاركة الشباب وعامة الناس في الحملات الانتخابية أسبابا للشعور بالتفاؤل المشوب بالحذر. وإننا نشجب المخالفات الانتخابية الكثيرة وحالات التزوير، ولكننا في الوقت ذاته نشيد بمفوضية الشكاوى الانتخابية والمفوضية المستقلة للانتخابات على عملهما في تعريف حالات التزوير والمخالفات تلك والتحقيق والبت فيها. إن الوقت عامل حاسم الأهمية. وبالتالي تتطلع بولندا قدما إلى التشكيل السريع لحكومة أفغانية جديدة استنادا إلى منهاج سياسي عريض، وكذلك إلى إبرام عقد جديد بين الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني.

وتأسف بولندا من الزيادة الحالية في عدد حوادث العنف مقارنة بالعام الماضي. ونلاحظ أن الحالة الأمنية في الجزأين الجنوبي والشرقي من البلد أكثر تعقيدا وأكثر صعوبة من المناطق الأخرى. وإن انخفاض درجة الأمن ملموس في كل أنحاء البلد. وفي ذلك الصدد، يساورنا عميق القلق من الإصابات بين المدنيين. وفي الوقت ذاته يجب التشديد، كما يذكر الأمين العام في تقريره، على أن تنظيم الطالبان والعناصر الأخرى المناوئة للحكومة تتحمل المسؤولية عن ما يقرب من ثلاثة أرباع الوفيات بين المدنيين. ونتفق اتفاقا تاما مع تصريح الفريق أول مكرستل بأن حماية السكان الأفغان تشكل العنصر المحوري الأساسي للوجود الدولي في أفغانستان.

ما فتئت بولندا منخرطة في أفغانستان منذ آذار/مارس ٢٠٠٢. وانخراط بلدي نابع من شعورنا بالمسؤولية عن الحالة في ذلك البلد، التي لا تزال مصدر تهديد للسلم والأمن الدوليين. وإننا ندرك تماما أن تولي المسؤولية عن

عمليات تثبيت الاستقرار والتعمير ليس التزاما قصير الأجل. وقد أدى قرار بولندا في عام ٢٠٠٨ بتعزيز المشاركة البولندية تعزيزا كبيرا إلى زيادة عدد أفراد قواتنا الملتحقة بعملية القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان إلى ١ ٦٠٠ فرد. أما قرار حكومة بولندا الأخير في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، فقد أدى إلى وصول عدد الأفراد العسكريين في الوقت الحاضر إلى ٢ ٠٠٠، مع وجود ٢٠٠ فرد إضافيين في القوات الاحتياطية جاهزين للانتشار متى ما تطلبت ذلك حالة طارئة. وعلاوة على ذلك، تسلّمت بولندا منذ خريف عام ٢٠٠٨ المسؤولية عن الحالة الأمنية في محافظة غزني.

ولقد دأبت بولندا على زيادة مشاركتها في ما نعتبره مهمة حاسمة – مهمة تدريب قوات الأمن الوطنية الأفغانية. وقد خصص بلدي ثلاثة أفرقة اتصال عسكرية تشغيلية لتدريب الجيش الوطني الأفغاني وفريقين لشرطة المراقبة الدولية لتدريب الشرطة الوطنية الأفغانية. وبالإضافة إلى ذلك تحتفظ بولندا بوجود ضمن بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في أفغانستان منذ انطلاقها في عام ٢٠٠٧.

وواصلت بولندا، بمعزل عن انخراطها عسكريا، تكييف مشاركتها وفق مفهوم قائم على نهج شامل يرمي إلى التعاون العسكري – المدني الفعال. وقد أدى ذلك إلى استكمال وجودنا العسكري بعناصر مدنية. ومنذ صيف ٢٠٠٨، ما انفك فريق بولندي قوامه ٣٠ مدنيا يعمل ضمن فريق تعمير المحافظات في غزني تحت قيادة الولايات المتحدة.

وبالإضافة إلى ذلك، استمرت بولندا في تقديم معونة إنمائية لأفغانستان منذ عام ٢٠٠٢. وفي عام ٢٠٠٩، بلغت مساهمة بولندا ١٢,٥ مليون دولار تقريبا في مساعي التعمير في ذلك البلد، وهي تزيد بخمسة أضعاف على المبلغ المخصص في عام ٢٠٠٨. وإن انضمام بولندا إلى عمل مجلس التنسيق والرصد المشترك منذ تموز/يوليه ٢٠٠٩ لا يشكل بنظر حكومتي تقديرا فحسب لجهودنا في ميدان التعاون الإنمائي مع أفغانستان، وإنما يشكل أيضا وفي المقام الأول دليلا على التزامنا المعزز بزيادة دعمنا لعملية تثبيت استقرار وتعمير أفغانستان.

المشاكل التي نواجهها في أفغانستان تثير قلقا شديدا لدى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وذلك الاهتمام الجماعي يعطينا سببا للتفاؤل بأن الجهود المنسقة للمجتمع الدولي بأسره ستؤدي إلى مزيد من التقدم في تعمير أفغانستان وتثبيت استقرارها.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن ارتياحنا لمشروع القرار (A/64/L.8) الذي تعتزم الجمعية العامة اعتماده هذا الصباح. ونود أن نشكر ألمانيا على تيسيرها التوصل إلى توافق في الآراء حوله. ويسعدنا أن نشارك في تقديمه. إنه وثيقة متوازنة تبرز المنجزات المحرزة والتحديات المواجهة في أفغانستان.

أود أن أشاطر الجمعية موقف تركيا من الحالة في أفغانستان. ذلك البلد يمر بمرحلة حاسمة. وتركيا تأمل خيرا لمستقبله. والحالة قد تكون صعبة، ولكننا يتعين علينا أن نواصل العمل على مساعدة إخواننا وأخواتنا الأفغان. وإن الهجمات الإرهابية المتعمدة على بعثة الأمم المتحدة أثناء العملية الانتخابية الأخيرة ينبغي ألا تثنينا عن عزمنا. وينبغي ألا يؤدي ذلك سوى إلى تعزيز تصميمنا على مساعدة الشعب الأفغاني على تحقيق السلام والاستقرار الدائمين. وتدين تركيا بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الذي وقع في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر على الأمم المتحدة. ونقدم تعازينا لأسرة الأمم المتحدة ولأسر الضحايا. ونتمنى للمصابين شفاء عاجلا. ونشيد بشجاعة موظفي الأمم المتحدة والموظفين الأفغان. كما نشاطر الشعب الأفغاني أحزانه.

ويحظى الوجود القوي والمتواصل للأمم المتحدة بأهمية قصوى لتحقيق النجاح في أفغانستان. وفي هذا المنعطف، يجب أن نواصل تأييد الأمين العام بكل الوسائل؛ كما يجب معالجة مسألة أمن الموظفين، أولا وقبل كل شيء.

وتثق تركيا بأن الشعب الأفغاني سيحقق عاجلا أو آجلا مستقبلا سلميا ومزدهرا. وفي ذلك السياق، كانت الانتخابات معلما هاما على طريق الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب وتأمين الاستقرار في أفغانستان. وكان إجراء الانتخابات أمرا بالغ الأهمية. فقد كان كل شخص يعرف أنها لن تكون عملية سهلة. وأهم ما في الموضوع أن هذه الانتخابات تُجرى للمرة الثانية في ذلك البلد الكبير. وتشكل كل تجربة انتخابية، بدون شك، خطوة أخرى نحو تعزيز الديمقراطية. وبفضل شجاعة وتصميم الشعب الأفغاني، الذي واجه ظروفا صعبة، تم إجراء الانتخابات. وتهنئ تركيا الرئيس كرزاي على إعادة انتخابه، وتأمل أن تشكل الفترة القادمة مرحلة أفضل في تاريخ الشعب الأفغاني.

والآن وقد انتهت الانتخابات، ينبغي أن تحتضن الإدارة الجديدة الأمة بأكملها. وتأمل تركيا أن تمد الإدارة يدها إلى كل المجموعات الإثنية في البلد عن طريق اتخاذ سياسات شاملة، وأن يقدم كل من نافس الرئيس كرزاي في الانتخابات دعمه للإدارة الجديدة. وفي أعقاب عملية الانتخابات، من المهم بشكل كبير أن تركز أفغانستان على الوحدة الوطنية وجهود الإعمار في أسرع وقت ممكن.

اسمحوا لي أيضا أن أتناول بإيجاز العلاقات التركية – الأفغانية. إن علاقاتنا مع أفغانستان علاقات فريدة؛ وهي تقوم على أساس روابط تاريخية وثقافية عميقة. وتواصل تركيا الاضطلاع بأكبر عملية إنسانية شاملة. ونحن نشارك في القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وقد تولينا قيادة القوة الدولية في كابول ابتداء من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ولمدة سنة واحدة. وفي تلك المناسبة، ضاعفنا تقريبا مساهمتنا بالقوات. ولدينا أيضا فريق تعمير على مستوى المقاطعة بقيادة مدنية في ورداك.

تواصل تركيا تنفيذ برنامج مساعدة مكثف لتحقيق السلام والازدهار للشعب الأفغاني، وتعتزم زيادة توسيع عملياتها الإنسانية. ويحظى بناء القدرات في أفغانستان، وتعزيز الملكية الوطنية في القطاع المدني، بالأولوية. كما ستواصل تركيا بذل أقصى الجهود من أجل تقديم الدعم للأمم المتحدة في أفغانستان. وستضطلع تركيا بدور رائد في مجلس الأمن عند تناول الحالة في أفغانستان في عام ٢٠١٠. ونعتزم أن نعتمد على الزخم الإيجابي الذي وفرته اليابان بمساعدة الأمم المتحدة، وأن نساهم في تحقيق الاستقرار في أفغانستان عن طريق مجلس الأمن أيضا.

وتعتقد تركيا أن هناك حاجة على المدى الطويل إلى اتباع نهج شامل يتضمن الأمن، والحوكمة، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وترتبط جميع تلك المسائل ببعضها، ولذلك فإن المجالات الأربعة التالية جديرة بالاهتمام الخاص، وهي: تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة بما لها من أثر ملموس على ظروف معيشة الناس؛ ووجود قوات عسكرية أفغانية ووجود قوات شرطة أفغانية قوية لقيادة عملية الأمن الوطني وامتلاكها؛ وتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة من أجل تعزيز السلام والاستقرار في البلد؛ وتطوير تعليم حديث ونظم قضائية لمكافحة التطرف بكل أنواعه بشكل فعال.

كما أن من الضروري تحقيق التعاون الإقليمي لبلوغ أهدافنا في أفغانستان. وينبغي أن يشجع المجتمع الدولي التعاون الإقليمي ويساعده. ومن جانبنا، استضفنا في نيسان/أبريل مؤتمر القمة الثلاثي بين تركيا وأفغانستان وباكستان الذي عُقد في تركيا. وقد اجتمع، للمرة الأولى، مسؤولون عن الأمن والاستخبارات، مع رؤساء البلدان

الثلاثة. واستضفنا اجتماع كبار مسؤولي أصدقاء باكستان الديمقراطية واجتماع وزراء الخارجية في ٢٤ و ٢٥ آب/أغسطس في اسطنبول، وأعقبهما اجتماع المبعوثين الخاصين لأفغانستان وباكستان. ونؤيد اتخاذ نهج منسق على المستوى الإقليمي، وتعزيز التعاون بين أفغانستان وجيرانها. وتحقيقا لتلك الغاية، سنواصل بذل جهودنا الإقليمية من أجل الإسهام في تحقيق الاستقرار في المنطقة.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة أتاييفا (تركمانستان).

وتثق تركيا بأن عملية تحقيق الاستقرار والتوافق الاجتماعي والسياسي في البلد ستزداد قوة في الفترة القادمة. وتقف تركيا دائما إلى جانب الشعب الأفغاني الصديق والشقيق، وتثق ثقة تامة بأنه سيتغلب على الصعوبات التي يجابهها بالوحدة والتضامن. كما يجب أن نعزز آمال وتوقعات الشعب الأفغاني. وما لم يكسب المجتمع الدولي قلوب وعقول الشعب الأفغاني، سيبقى تحقيق السلام والاستقرار هدفا بعيد المنال.

إن الفشل ليس أحد الخيارات المطروحة في أفغانستان. ويجب أن ننجح؛ ونحن على ثقة بأننا سننجح.

السيدة الرشود (الكويت): بداية، يود وفد بلادي أن يتوجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، بالشكر والتقدير على الجهود المخلصة والمتواصلة التي يبذلها لكفالة النجاح في أفغانستان، مقدرا الدور المحوري الذي تضطلع به كل من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والممثل الخاص للأمين العام في قيادة وتنسيق الجهود المدنية هناك.

في الوقت الذين تدين فيه دولة الكويت جميع أعمال العنف والهجمات الانتحارية في أفغانستان، فإنها تشجب وبشدة الهجوم الإرهابي المسلح الذي وقع في نهاية الشهر الماضي، والذي استهدف بيت الضيافة التابع لبعثة الأمم المتحدة، وراح ضحيته خمسة من موظفي الأمم المتحدة الذين يقومون بأعمال من بينها مساعدة فريق الانتخابات وأعمال ميدانية أخرى. وتساهم الكويت في حفظ الأمن والاستقرار وتستنكر استهداف الأمم المتحدة بصورة متزايدة، بالإضافة إلى ازدياد الضحايا بين المدنيين الأفغان، وكذلك بين أفراد وكالات المعونة الدولية وسائر العاملين في مجال المساعدة الإنسانية. كما تعرب الكويت عن تقديرها لالتزام الأمين العام بمواصلة الأمم المتحدة عملية تقديم الدعم لأفغانستان، من منطلق التزام أخلاقي بضرورة الاضطلاع بالأعمال التي لا بد من إنجازها، مؤكدة على سيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية.

وترحب دولة الكويت بقرار مجلس الأمن ١٨٦٨ (٢٠٠٩) الذي اتخذه في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، والبيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن بتاريخ ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩ فيما يتصل بالنظر في الحالة في أفغانستان (S/PRST/2009/21)، وبجميع القرارات الدولية ذات الصلة. وتتقدم الكويت بالتهنئة للرئيس حامد كرزاي لاختياره لفترة رئاسية جديدة، متمنية له النجاح والتوفيق في قيادة البلاد وتحقيق الاستقرار والأمن والتقدم في أفغانستان.

كما نتقدم بالشكر لممثل ألمانيا الذي قدم مشروع القرار A/64/L.8 الخاص بالحالة في أفغانستان، الذي اشتركت بلادي في تقديمه والذي يشدد على الدور الأساسي والمحايد الذي تؤديه الأمم المتحدة في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان بقيادتها لجهود المجتمع الدولي.

ووفق ما جاء في تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان، فإنه رغم ما تحقق من إنجازات وتقدم محرز في بعض الميادين، كإزالة الألغام، والحد من زراعة الأفيون، وتطوير الجيش الأفغاني والشرطة الأفغانية، إلا أن معدل التغيير

في الأوضاع المعيشية للشعب الأفغاني ما زال بطيئا ومصدرا للإحباط المتزايد للسكان المدنيين. كما أن الترابط القوي بين تجارة المخدرات والأنشطة الإرهابية للجماعات المتطرفة يشكل تهديدا خطيرا يحيق بالأمن وسيادة القانون والتنمية.

لذا، فإن دولة الكويت تناشد جميع الدول الأعضاء ومنظمة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية مواصلة تقديم جميع المساعدات الممكنة، وذلك بالتنسيق الوثيق مع حكومة أفغانستان وفقا لاستراتيجيتها الوطنية للتنمية.

وفي هذا الصدد، نشير إلى مساهمات دولة الكويت لإعادة بناء البنية التحتية في أفغانستان، حيث قدم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية قرضا قيمته ثلاثون مليون دولار تنفيذا لما تعهدت به حكومة الكويت في مؤتمر الدول المانحة الذي عقد في العاصمة اليابانية طوكيو، منها خمسة عشر مليون دولار لمشروع إعادة بناء وتأهيل طريق قندهار – سبيك بولداك، وخمسة عشر مليون دولار لصالح الصندوق الاستئماني لإعادة بناء أفغانستان (ARTF).

كما قدمت جمعية الهلال الأحمر الكويتية على مدى السنوات الماضية مساعدات تجاوزت ٦,٥ مليون دولار، وتقوم الجمعيات الأهلية واللجان الخيرية المختلفة بمواصلة تقديم المساعدات إلى أفغانستان.

ختاما، نتمنى أن تستمر المنظمة الدولية في مواصلة جهودها وتقديم العون إلى الحكومة الأفغانية لتوطيد السلام والاستقرار في أفغانستان، الأمر الذي سينعكس إيجابيا على محيطها الإقليمي، ويمكنها من معاودة دورها الطبيعي في المجتمع الدولي.

السيد نورماندين (كندا) (تكلم بالفرنسية): يسر كندا أن تكون من ضمن مقدمي مشروع القرار A/64/L.8 عن الحالة في أفغانستان. مرة أخرى هذا العام، نرحب ترحيبا حارا بأن مشروع القرار سيعتمد بتوافق الآراء، الأمر الذي يؤكد من جديد الالتزام الجماعي لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأفغانستان. ويعرب مشروع القرار عن أملنا وعزمنا تجاه أن تواصل أفغانستان، بدعم من المجتمع الدولي، إحراز تقدم صوب تحقيق حياة أفضل لشعبها.

إننا ندرك التحديات التي تواجهها أفغانستان ويواجهها المجتمع الدولي لإحراز ذلك التقدم. وفي هذا السياق، تتقدم كندا بتعازيها الصادقة إلى أسر وأصدقاء ضحايا الهجوم الأخير على الأمم المتحدة في كابول. ونتقدم بتعازينا أيضا إلى أسر وأصدقاء جميع الأفغانيين، فضلا عن أسر وأصدقاء المدنيين والجنود من بلدان عديدة ممثلة هنا اليوم الذين فقدوا أرواحهم في القتال الدائر في أفغانستان. ونحن ندين ازدراء المتمردين بحياة البشر، وبالعمل الشاق والتضحيات التي قدمها عديدون لبناء مستقبل أفضل لأفغانستان. ويشعر الكنديون بالحزن للخسائر التي أصيب بها جميع المكلومين. وكندا أيضا قدمت تضحيات. ومع ذلك، لن نتهاون في التزامنا بمساعدة الأفغانيين على تحقيق السلام والاستقرار.

على الرغم من المشاكل في أفغانستان، المهم أن نتذكر أنه أحرز تقدم في نواحٍ معينة. ويمكن رؤية ذلك في جوانب التقدم المحرز في التعليم والرعاية الصحية منذ سقوط الطالبان في عام ٢٠٠١. علاوة على ذلك، وكما ورد في تقرير الأمين العام لشهر أيلول/سبتمبر (A/64/364)، شهدت أفغانستان إحراز بعض التقدم الحقيقي هذا العام في المجالات التالية. بدعم من القوة الدولية للمساعدة الأمنية والمجتمع الدولي، أخذت قوات الأمن الأفغانية تتولى الأمن وحماية الشعب الأفغاني على نحو متزايد. وأحرز وزراء أشداء يتولون مراكز رئيسية تقدما هاما في مسائل من قبيل الشرطة، والزراعة، والتنمية الريفية. وشهدت أفغانستان أيضا زيادة كبيرة هذا العام في وارداتها. وفي الوقت ذاته، تراجع إنتاج الأفيون في أفغانستان، ويجري تعزيز الاقتصاد بزيادة الجهود لشراء سلع مصنعة محليا.

(تكلم بالإنكليزية)

إن التقدم المستمر يتطلب تجديد علاقة الثقة في ما بين الرئيس كرزاي والحكومة الأفغانية والمواطنين الأفغان. وفي حين لم تجرَ الانتخابات في أفغانستان بدون صعوبات، تنوه كندا بقرار اللجنة المستقلة للانتخابات القاضي بعدم إجراء دورة ثانية، وتثني على الشعب الأفغاني الذي جعل أصواته مسموعة.

وتتوقع كندا الآن، ومعها شركاؤها الدوليون، إن يولي الرئيس كرزاي والحكومة الجديدة اهتمامهما لبناء مشروعية الحكومة على جميع الصعد. وبغية القيام بذلك، يجب أن تكون احتياجات الشعب الأفغاني في جوهر الأهداف الواقعية للحكومة الأفغانية. وتحقيق تلك الأهداف يتطلب تعيين وزراء وحكام ذوي مصداقية. ونتطلع إلى أن تبذل حكومة أفغانستان جهودا جادة وذات مصداقية وواضحة لتحسين الحكم الرشيد، ومكافحة الفساد، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

إن توقعاتنا من الحكومة الأفغانية عالية، وإنما نواكب توقعاتنا بالعمل الذي نؤديه لإعادة بناء أفغانستان بجهد مشترك مع حكومة أفغانستان، والشعب الأفغاني، والمجتمع الدولي.

ولقد نجحت كندا في تحويل جهودها في أفغانستان إلى مهمة مدنية وعسكرية متكاملة. ونحن ندعم إحراز نتائج يمكن قياسها في قندهار، التي تتركز جهودنا فيها، وإنما أيضا في جميع أنحاء البلد، إذ نسهم بنسبة ٥٠ في المائة من مساعدتنا في البرامج الوطنية. وتواصل كندا إحراز تقدم في المشاريع الثلاثة الخاصة بنا وهي: بناء المدارس، والمضي في إعادة تأهيل سد داهلا، وتلقيح الأطفال ضد الشلل في قندهار وفي جميع أنحاء البلد.

بالإضافة إلى ذلك، أن عمليتنا لتثبيت الاستقرار، التي ترمي إلى زيادة الأمن في مدينة قندهار وضواحيها المأهولة، زادت من الاستقرار في قرية دياغ، وهي مشروعنا الرائد، عن طريق تطهيرها من عناصر المتمردين، والبدء بتنفيذ مشاريع أساسية للبنية التحتية، والعمل مع قوات الأمن الأفغانية لتحقيق الأمن لأمد طويل في القرية والمناطق المحيطة بها.

والنتائج الملموسة لجهودنا تبعث على التشجيع. ومع ذلك، ما زال أمامنا العديد من التحديات الهامة. فثمة عنف متزايد من جانب المتمردين في محاولة لثنينا عن بذل الجهود لإعادة الإعمار، وهناك بطء في التقدم المحرز في مجالات عديدة من قبيل الحوكمة وسيادة القانون، وبات وصول عمال المساعدة الإنسانية إلى السكان الضعفاء أكثر تقييدا.

وإزاء هذه التحديات، ندعم الأمم المتحدة بوصفها صوت المجتمع الدولي في أفغانستان. ومما يثلج صدرنا رؤية أن العنف لم يردع الأمم المتحدة عن القيام بدورها الحيوي في أفغانستان، ونود أن نشيد إشادة خاصة بالممثل الخاص، كاي إيدي، وفريقه على جهودهما الدؤوبة.

إننا نناشد المجتمع الدولي أن يتحد خلف بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ويزودها بالأدوات الضرورية لمواصلة عملها في أفغانستان، بما في ذلك دور التنسيق والمساعدة الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في المناطق الأكثر صعوبة في البلد.

وفي الختام، وبينما يتعين علينا أن نظل واقعيين إزاء التحديات التي نواجهها في أفغانستان، يجب علينا الحفاظ على أرادتنا الجماعية ومواصلة العمل مع حكومة أفغانستان والأمم المتحدة وبقية المجتمع الدولي لضمان مستقبل أنصع وأكثر أمانا لشعب أفغانستان.

السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب نيوزيلندا بالتقدم الذي أحرز في أفغانستان منذ ذلك الوقت من العام الماضي، ونهنئ بصورة خاصة شعب وحكومة أفغانستان على عقد أول انتخابات والمشاركة فيها،

وهي انتخابات أدارت دفتها بالكامل السلطات الأفغانية. ولئن كان قد ساور نيوزيلندا قلق شديد جراء مستوى التزوير في تلك الانتخابات، فإنها ترحب بما تحلت به الأطراف من احترام لعملية الشكاوي الانتخابية.

تعتقد نيوزيلندا أنه يجب أن ينصب الاهتمام على ضمان سلامة وأمن مستقبل أفغانستان. وتحقيقا لهذه الغاية، ندعو الرئيس كرزاي إلى التحرك بسرعة لتشكيل حكومة جديدة شاملة وذات مصداقية وفعالة. ونشجعه، بتأييد من المجتمع الدولي، بما في ذلك نيوزيلندا، على بناء علاقات متجددة مع الشعب الأفغاني لمعالجة المشاكل العميقة الجذور التي تواجه البلد في مجالات الأمن والحكم والفساد وحقوق الإنسان والتنمية والعدالة والمخدرات. وتحث نيوزيلندا أيضا الحكومة الجديدة على كفالة امتثال القانون الذي سُن قبل الانتخابات مباشرة لالتزامات حقوق الإنسان الدولية، وبخاصة تلك التي تنص على حماية النساء والأطفال.

وتدين نيوزيلندا بشدة الهجوم الأخير على موظفي الأمم المتحدة في كابول ونعرب عن مشاعر المواساة للضحايا وأسرهم. وتتفق نيوزيلندا مع الأمين العام على أهمية حماية موظفي الأمم المتحدة الذي يعملون في أحيان كثيرا في ظل أحوال عصيبة وخطيرة سعيا منهم إلى بناء مستقبل آمن لأفغانستان. وبينما نقبل الحاجة إلى إعادة وزع العديد من الموظفين، نرحب بالتزام الأمين العام بعدم ثني الأمم المتحدة عن دورها الهام في أفغانستان.

إن الحالة الأمنية، وبخاصة في جنوب وشرقي أفغانستان لا تزال تعرقل بشدة عملية التنمية بالحد من تمكين الحكومة الأفغانية والوكالات العاملة في المجال الإنساني وعرقلة قدرتها على تحسين حياة أبناء الشعب الأفغاني. ولا بد من تعزيز القدرة العسكرية والشرطية في أفغانستان لمعالجة الحالة الأمنية المتدهورة، وفي هذا الصدد نرحب بإعادة تركيز الجنرال ماكريستال، قائد القوة الدولية للمساعدة الأمنية على التدريب والرصد. وفي الواقع أن تمكين القوات الأفغانية من قيادة الجهود الأمنية في أفغانستان التزام رئيسي بالنسبة للمجتمع الدولي وتعمل نيوزيلندا على القيام بنصيبها للوفاء بذلك الالتزام.

وعلى الرغم من أن نيوزلندا تواجه تحديات أمنية أخرى أقرب إلى الوطن، تولت قوة دفاع نيوزيلندا قيادة فريق إعادة تعمير المقاطعات في مقاطعة باميان لأكثر من ست سنوات. ويعمل الفريق على بناء قدرة الشرطة الوطنية الأفغانية لتتولي المسؤولية الأمنية في المقاطعة. وفضلا عن ذلك، قمنا مؤخرا بنشر قواتنا الخاصة في كابول للعمل جنبا إلى جنب مع الوحدة الأفغانية للرد على الأزمات. وإعادة التوزيع تلك وعملنا على إعادة تعمير مقاطعة باميان يظهران رغبة نيوزيلندا الثابتة في تحسين السلامة والأمن للشعب الأفغاني.

إن نيوزيلندا، بالمقابل، تعمل على زيادة مساعدتها المدنية لأفغانستان مع تركيز خاصة على الزراعة في باميان. كذلك ما برحنا ندعم برامج كسب العيش في الريف، ونقدم الخدمات التعليمية والصحية وبناء قدرات المنظمات الحكومية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في المقاطعات.

وبينما نرحب بالتقدم الذي أحرز في السنوات الأخير، نعتقد أن التزاما مستمرا ومستداما من جانب المجتمع الدولي سيظل لازما لمساعدة أفغانستان في بناء مستقبل ايجابي. وحكومة نيوزيلندا ملتزمة بالقيام بدورها في ضمان تلك النتيجة لشعب أفغانستان.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام ومبعوثه الخاص، السيد كاي إيدي، وجميع زملائهم في بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان على التزامهم الثابت وتكريسهم القيم لتعزيز السلم والاستقرار في أفغانستان.

إن الدور المركزي الذي تقوم به الأمم المتحدة في تنسيق الجهود الدولية في أفغانستان على جانب عظيم من الأهمية وينال دعمنا الكامل. أود هنا أن أحيي بطولة وتضحيات موظفي الأمم المتحدة في أفغانستان وأن أقدم تعازينا لأسرة الأمم المتحدة على الخسارة في أرواح موظفي الأمم المتحدة جراء الهجمة الإرهابية الأخيرة على بيت الضيافة بتاريخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر.

إن جمهورية إيران الإسلامية ترحب بالانتخابات الرئاسية الأخيرة التي عقدت في أفغانستان وتهنئ أبناء شعب أفغانستان على مشاركتهم النشطة في تلك الانتخابات التاريخية وتهنئ فخامة الرئيس كرزاي على إعادة انتخابه.

ويسرنا أن نرى التقدم الذي تحققه جارتنا الشقيقة أفغانستان في جميع المجالات، وبصورة خاصة في بناء المؤسسات. وكما كرر الأمين العام في تقريره الأخير (A/64/364)، لا بد لدولة أفغانستان من أن ترتكز على مؤسسات قوية مدعومة بموظفين أكفاء يتم اختيارهم وترقيتهم على أساس الجدارة. لقد بُذلت جهود كبيرة لإقامة هذه المؤسسات على مر السنوات الثمانية الماضية، ومع ذلك، وعلى الرغم من المنجزات التي تحققت حتى الآن، فإن بعضا من هذه الجهود لم يكن كافيا. ولكن تدهور الحالة الأمنية يعيق بشدة أيضا المحاولات الرامية إلى بناء المؤسسات الحكومية والهياكل الأساسية اللازمة لإدارة الحكومة بسلاسة.

كما فعلنا في الماضي، نقدم دعمنا ومساعدتنا الكاملين لشعب وحكومة أفغانستان في جهودهما من أجل تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية الشاملة والمستدامة. وندعو إلى الانسحاب السريع للقوات الأجنبية من أفغانستان وتسليم زمام السلطة وإدارة الشؤون الأفغانية إلى شعب وحكومة أفغانستان.

إن الحالة الأمنية في أفغانستان ما برحت تمثل أكبر تحد. والأمين العام في تقريره الأخير عن الحالة في أفغانستان والحقائق في الميدان يشير بوضوح إلى أنه لا يزال يوجد بعض المنجزات في تعزيز أمن والاستقرار في البلد، ولكن زيادة الهجمات الإرهابية والعنف في بعض أجزاء من أفغانستان بالاقتران مع انتشار تجارة المخدرات والعمليات العسكرية التي تقوم بها القوات الأجنبية، هناك جوانب قلق أخرى تشغل بال شعب أفغانستان والرأي العام الدولي.

إلى جانب الشواغل الأمنية، لا تزال هناك مسائل تتطلب المعالجة الفعالة وتهدد باستمرار الاستقرار والتنمية في أفغانستان والمنطقة بأسرها وخارجها، ألا وهي الاستمرار في زراعة زهرة الخشخاش، وإنتاج المخدرات، والاتجار بها والأزمة الإنسانية، في جملة أمور.

إن التدهور الأخير في حالة الأمن في أفغانستان دليل واضح على أن المساعي التي تقوم بها، تحت شعار المصالحة الوطنية، القوى المتواجدة في أفغانستان لتهدئة بعض الجماعات المتطرفة والإرهابية قد أتت بنتائج عكسية، بل زادت تلك الجماعات جرأة. نحن نعتقد أن الطريقة الوحيدة لتحقيق السلام والاستقرار هي أن يلمس الشعب الأفغاني نتائج مساعدة ودعم المجتمع الدولي في حياته اليومية عن طريق إعادة بناء البنى التحتية وبناء القدرات والتدريب والتعليم وتنمية القطاعات الهامة مثل الزراعة في جملة أمور.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه لا يمكن الاعتماد على العمليات العسكرية وحدها لكسب عقول وقلوب الشعب الأفغاني الذي عانى صعوبات والآم كثيرة خلال العقود الأخيرة. إن المطلوب ليس إرسال المزيد من القوات إلى ذلك البلد، بل تعزيز الجيش والشرطة الوطنيين في أفغانستان لتمكينهما على وجه السرعة من تولي زمام الأمن في البلد.

على الرغم من الانخفاض الطفيف في زراعة المخدرات وإنتاجها في بعض المقاطعات، لا تزال أفغانستان، وفق تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

الصادر حديثا، أكبر منتج للمخدرات في العالم. إن استمرار زراعة المخدرات وإنتاجها والاتجار بها يؤثر سلبا على الأمن هناك. كما أن مكافحة هذا الخطر تقتضي، دون أدنى شك، استراتيجية طويلة الأجل ومتعددة الجوانب. إن حجم الخطر الماثل يتطلب مزيدا من العزم والتنسيق في الجهود التي تبذلها أفغانستان والمجتمع الدولي. وجمهورية إيران الإسلامية، من جانبها، لم تألُ جهدا في محاربة ذلك الخطر، وقد قدّمنا العديد من التضحيات في هذا الصدد. وبينما سيبقى عزمنا على مواصلة المعركة ثابتا، نأمل من المجتمع الدولي أن يكون أكثر جدية في مساعيه لإنقاذ الشعوب في جميع أنحاء العالم من تبعات هذا الخطر.

على الرغم من كل هذه الشواغل وانعدام اليقين، ثمة أمر واضح تماما وهو أن حكومة وشعب أفغانستان لا يزالان مصممان بقوة على عدم التراجع أمام المتاعب التي تواجههما، بل التغلب عليها والعمل لكي تنعم أفغانستان بالاستقرار والرخاء والديمقراطية. وفي هذا الصدد، فإنهما يحتاجان إلى مساعدة كل واحد منا في المجتمع الدولي. إن المؤتمر القادم بشأن أفغانستان سيتيح لنا فرصة أخرى لنطمئن الأفغان إلى أن المجتمع الدولي سيقف بجانبهم ويقدم لهم الدعم في رحلتهم نحو الاستقرار والأمن والتنمية.

إن لإيران، ودول الجوار الأخرى، بل والعالم بأسره، مصلحة حيوية في أن تنعم أفغانستان بالأمن والاستقرار والرخاء، وتعيش في سلام مع نفسها ومع جيرانها. لقد شاركنا في الأعوام الأخيرة في مشاريع تهدف إلى إعادة بناء وإعمار البلد، بتركيز خاص على البنى التحتية وبناء القدرات. وحتى هذه اللحظة، بلغت المساعدة الرسمية التي قدمتها جمهورية إيران الإسلامية إلى أفغانستان ٥٠٠ مليون دولار لتمويل تلك المشاريع. أما على صعيد التعاون الإقليمي، فقد عقدنا اجتماعات ثلاثية، على مستويات مختلفة، مع أفغانستان وباكستان لتعزيز التعاون في قطاعي الاقتصاد والتنمية. وفي ذلك السياق، وفي أعقاب عدة جولات من المشاورات بين الخبراء، اجتمع رؤساء دول أفغانستان وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية في طهران في أيار/مايو.

كذلك استضفنا أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ أفغاني خلال الأعوام الثلاثة الماضية. هناك في الوقت الحالي أكثر من مليون لاجئ أفغاني مسجلين في إيران فيما يعيش عدد مماثل من اللاجئين غير المسجلين في بلدنا. وطوال تلك السنين، ظل المواطنون الأفغان يتمتعون بالخدمات التعليمية والاجتماعية في إيران ويتلقون نفس الإعانات التي يتلقاها شعبنا.

في الختام، أود أن أعرب عن الأمل في مستقبل أفضل وأكثر ازدهارا لأفغانستان وعن التزامنا بمساعدة شعبه لبناء عالم أفضل ومستقبل أفضل.

السيد كورنادو (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب إيطاليا بمشروع القرار A/64/L.8 المعروض علينا اليوم بشأن الحالة في أفغانستان وتؤيده. وتتطلع إلى اعتماده بتوافق الآراء، تأكيدا للالتزام القوي القائم من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمساعدة أفغانستان في طريقها نحو السلام والاستقرار والديمقراطية وإعادة الإعمار. إننا نشكر ألمانيا لتوليها قيادة المفاوضات التي أدت إلى هذه النتيجة الهامة.

تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به ممثل السويد نيابة عن الاتحاد الأوروبي، كما تضم صوتها إلى المتكلمين السابقين الذين رحبوا بأول انتخابات تُجرى بالكامل تحت إشراف السلطات الأفغانية وحدها، بمساعدة المجتمع الدولي. ونهنئ شعب أفغانستان والرئيس كرزاي على انتخابه ونحيي المرشحين الآخرين في الانتخابات الرئاسية على الحملات الانتخابية التي قاموا بها والتي تصدت للقضايا والتحديات التي تهم أفغانستان وشعبها. كما نحيي جهود المؤسسات القائمة بالانتخابات في أفغانستان لتصديها للمخالفات بموجب قانون الانتخابات الأفغاني والدستور الأفغاني. وثمة

دروس هامة يمكن استخلاصها من تلك العملية وينبغي تذكرها بالنظر إلى الانتخابات الوشيكة في عام ٢٠١٠.

كما نوّه إلى ذلك وزراء خارجية مجموعة الثمانية في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، فإن الانتهاء من هذه العملية يتيح فرصة جديدة لأفغانستان لتحقيق تعاون سلمي وفعال ومنتج بين جميع المكونات السياسية والاجتماعية لمجتمعها. كما يمهد الطريق أمام موسم جديد من التعاون بين السلطات الأفغانية والمجتمع الدولي، بقيادة الأمم المتحدة. كذلك يعتبر تعزيز التعاون الإقليمي، ولا سيما بين البلدان التي تلعب دورا رئيسيا في استقرار المنطقة، عاملا أساسيا في تعزيز الأمن والتنمية في أفغانستان.

حرصا على الوحدة الوطنية، نشجع الرئيس كرزاي على الإسراع بتشكيل حكومة فعالة ومؤهلة وذات مصداقية. إن أكبر التحديات التي تواجه الجهاز التنفيذي الجديد تتمثل في تحسين أسلوب الحكم على صعيد الدولة وعلى الصعيد المحلي ومحاربة الفساد وتعزيز سيادة القانون والعدل وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى زيادة المساءلة وتحقيق تقدم في مجال إعادة الإدماج والأمن والاستقرار.

إن إيطاليا، بوصفها أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات، تؤكد تأييدها الثابت لشعب وقيادة أفغانستان في حربهما ضد الإرهاب وزراعة وإنتاج المخدرات وفي سعيهما لتوطيد دعائم الحكم الرشيد والتصدي للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية المزمنة. إننا ثابتون على التزامنا بتعزيز شعور الحكومة الأفغانية بالملكية الوطنية والمسؤولية لمصلحة الشعب الأفغاني أولا وأخيرا. وتتطلع إيطاليا إلى المشاركة في حفل تنصيب الرئيس كرزاي وإعطاء دفعة لحوارها مع السلطات الأفغانية عقب تسلّم الحكومة لمهامها.

السيد داس (الهند) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تقدير الهند لعقد هذه المناقشة لموضوع بالغ الأهمية بالنسبة لنا ولمنطقتنا والعالم. وأشيد بجهود وفد ألمانيا على تنسيق المفاوضات الحكومية الدولية التي قادتنا إلى هذا القرار السنوي للجمعية العامة بشأن الحالة في أفغانستان. وكما فعلنا خلال السنوات القليلة الماضية، يسعدنا أن نكون من بين مقدمي هذا القرار الذي جرت العادة على اعتماده بتوافق الآراء.

إن الخاتمة الناجحة للانتخابات الرئاسية ولمجالس المقاطعات، التي جرت بقيادة أفغانية للمرة الأولى، تمثل معلما هاما في التطور الديمقراطي لأفغانستان. ونهنئ الرئيس حامد كرزاي على إعادة انتخابه ونعرب عن تقديرنا لجميع القوى الديمقراطية في أفغانستان. ولا يفوتنا أن نعرب عن تقديرنا للدور الهام والداعم للأمم المتحدة والمجتمع الدولي في تنظيم تلك الانتخابات. وتقدر الهند عزيمة وتصميم الشعب الأفغاني، الذي شارك في العملية الانتخابية التاريخية على الرغم من تهديدات حركة طالبان وترهيبها.

وما أن تتولى الحكومة الجديدة مهامها، ستتاح فرصة جديدة للمجتمع الدولي لكي يجدد التزامه بإعادة بناء أفغانستان. وبينما نحدد الخطوط العامة لاتفاق أفغانستان الجديد، يتعين علينا مواءمة وإدماج الخبرات المستفادة من الاتفاقات السابقة، مثل الاتفاق المعقود في لندن في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، والاتفاق المعقود في باريس في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وضع هذان الاتفاقان المسؤولية الرئيسية عن بناء المؤسسات والإدارة على عاتق الشعب الأفغاني والحكومة الأفغانية، بدون تمويل كاف لذلك الجهد وبدون استئصال التهديد المتزايد للمجموعات الإرهابية التي تزعزع استقرار البلد. وفي هذه المرة، علينا أن نأخذ تلك الجوانب في الاعتبار.

إن طريق الرحلة المضنية نحو السلام الدائم والأمن في أفغانستان حافل بالتحديات الكبيرة. ويأتي في مقدمة كل

شيء آخر الحاجة الأساسية إلى الأمن. والتحدي المتمثل في تجدد نشاط طالبان والقاعدة حقيقي ويشكل تهديدا لنا جميعا. إن الحرب غير المتكافئة والهجمات الإرهابية المعقدة تشن في أفغانستان ولا يوجد ما يدل على نضوب وشيك للمنابع التي تغذي هذا الإرهاب. وقد استهدفت الهجمات الإرهابية المدنيين والموظفين الإنسانيين والعاملين الدوليين، بما في ذلك موظفو الأمم المتحدة وموظفو السلك الدبلوماسي، بالإضافة إلى بعثتنا في كابول.

ويوجد إقرار متزايد بأن تصاعد العمليات الإرهابية في أفغانستان مرتبط بالدعم والملاذ الآمن في مناطق مجاورة لحدود أفغانستان. وهذا ما يفسر الارتفاع في مستوى العنف في مناطق الحدود المشتركة مع أفغانستان. وسيظل الأمن وتحقيق الاستقرار في أفغانستان هدفا بعيد المنال ما لم نتمكن من استئصال عناصر القاعدة وطالبان وغيرهما من مجموعات الإرهاب والتطرف التي تعمل داخل وخارج حدود أفغانستان.

ومن هنا، فإنه، بالإضافة إلى تعزيز قوة المساعدة الأمنية الدولية، من الحيوي توسيع وتطوير قوات الأمن الوطنية الأفغانية بطريقة مهنية وبوتيرة أسرع، مع تزويدها بالموارد الملائمة والمعدات القتالية والتدريب. ونرحب بتعزيز قدراتها لأن ذلك هو السبيل الوحيد الكفيل بتحقيق خاتمة ناجحة للمشاركة العسكرية في أفغانستان. ونقدر الجهود التي تبذلها بلدان ثالثة لتعزيز قدرات قوات الأمن الأفغانية.

وحقيقة الأمر أنه لا توجد حلول سريعة. وفي المعركة لكسب قلوب وعقول الأفغان العاديين، وعلينا أن نكون حذرين من استحواذ التشاؤم والانهزامية على أفكارنا. فلا بد من المثابرة والعزيمة للتصدي بحزم وفعالية للتحديات المتمثلة في القاعدة وطالبان والمجموعات الإرهابية والمتطرفة الأخرى.

ويقودنا ذلك إلى موضوع المصالحة. إنها تتطلب الوضوح الاستراتيجي ووحدة الهدف والإدراك اللازم لطبيعة من نريد المصالحة معهم. وبدون توافق في الآراء فيما بين الأطراف ذات الصلة بشأن المسائل الأساسية، مثل مع من نجري المصالحة وكيف، فإننا قد نسبب الانقسام فيما بيننا بدلا من السعي إلى تجريد مجموعات إرهابية من أعضائها. ولهذا السبب، يجب أن نتجاوز التفريق غير المجدي بين من يُسمون بالصالحين وغير الصالحين في حركة طالبان. فالإرهاب لا يمكن تجزئته. وقد علمنا التاريخ أن المحاولات السهلة لعقد صفقات متسرعة مع الإرهابيين غالبا ما ينتج عنها انقلاب تلك القوى على الدول ذاتها التي دعمتها في الماضي. إن أي جهد من شأنه أن يضعف الحكومة المركزية ومؤسساتها ستكون له نتائج عكسية. ويتعين علينا أن نكون في منتهى الحذر بينما نمضي قدما لمواجهة تلك المسائل الحساسة.

إننا ندعم تصميم الحكومة الأفغانية على إعادة إدماج من أبدوا استعدادهم لنبذ العنف والعيش والعمل ضمن معايير الدستور الأفغاني الذي يوفر إطارا لمجتمع ديمقراطي تعددي. وبطبيعة الحال، ينبغي لذلك أن يسير جنبا إلى جنب مع إجراءات إنهاء الدعم والملاذ الآمن للجماعات الإرهابية عبر الحدود.

إن أي استراتيجية مستدامة لتحقيق الاستقرار في أفغانستان يجب أن تستند إلى استراتيجيات للأجل القصير والمتوسط والطويل للتصدي لتحدي التنمية. وبينما يتعين على الحكومة الأفغانية أن توضح أولوياتها، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتقدم بتوفير الموارد لتنفيذها. ولكي تكون جهود المجتمع الدولي في أفغانستان قابلة للاستمرار في الأجل الطويل، لا بد من الاستثمار في الموارد البشرية الأفغانية. وتحقيقا لهذا الغرض، ينبغي اتباع نهج متعدد المحاور. فعلى صعيد، يجب أن نستثمر في إعادة بناء الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، مع ما يولده ذلك من فرص العمل. وعلى الصعيد الآخر، يجب أن ننقل المهارات

والسلطة تدريجيا إلى أصدقائنا الأفغان، لكي نمكنهم من تولي الملكية الكاملة لإعادة بناء بلدهم.

إن الهند في جهودها لتحقيق الاستقرار في أفغانستان، ينصب تركيزها على التنمية. فتحقيق الاستقرار في أفغانستان لا يرتبط ارتباطا عضويا بأمننا فحسب، بل أيضا بالتراث الحضاري لصداقتنا. وقد كلفنا التزامنا بأفغانستان حتى الآن ١,٢ بليون دولار. ويشمل ذلك طائفة واسعة من الأنشطة، من مركز التخزين المبرد في قندهار إلى الطريق السريع زارانج – ديلارام، بطول ٢١٨ كيلومترا، وإلى خط النقل الكهربائي إلى كابول، الذي يزود الكهرباء على مدار الساعة لأول مرة منذ عام ١٩٩٢. ونقوم حاليا ببناء مبنى البرلمان – صرح الديمقراطية – وفي الوقت ذاته نقوم بإنشاء المشاريع المجتمعية المحلية التي تحقق فوائد مباشرة للسلام، مثل المدارس والمستشفيات. وبناء القدرة عنصر أساسي في كل ذلك. ودعما لهذه المهمة الأساسية، قررت الهند زيادة، بنسبة ٣٥ في المائة، التوزيع الحالي الذي يشمل ١ ٠٠٠ مقعد في مؤسساتنا لبرامج بناء القدرة والمنح الدراسية.

وإذ أنتقل إلى الجانب الإقليمي، فإنه ينبغي أن يكون الاستقرار في أفغانستان جزءا رئيسيا من العمليات الإقليمية، إذا كان للبلد أن يستعيد دوره كمفترق طرق بين شمال وغرب ووسط آسيا. وهذا يشمل العمليات الاقتصادية الإقليمية، مثل رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ومؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي المعني بأفغانستان. وهذه العمليات تعود بالفائدة على المنطقة بأسرها، في حين تؤثر إعاقتها على أفغانستان والمنطقة على السواء. وعلينا أن نوسع ولا نعوق العلاقات التجارية وعلاقات المرور العابر والنقل، بما في ذلك النقل البري العابر والتجارة. وهذه أفضل طريقة لإشراك البعد الإقليمي على نحو بنّاء.

ونظرا للاضطرابات التي حدثت في السنوات الثماني الماضية والتراجع الكبير في مجال الأمن مؤخرا، لا بد من التركيز بشكل مكثف على الأمن والحوكمة والتنمية من جانب الحكومة الأفغانية، وهنا ينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم بكل ما في وسعه للمساعدة. إن الفشل في تحقيق الاستقرار في أفغانستان سينطوي على ثمن فادح بالنسبة لكل من الشعب الأفغاني والعالم أجمع.

وعندما نتكلم عن تأكيد التزامنا مجددا بمساعدة أفغانستان على هزيمة القوى التي تسعى إلى تدمير كل ما تحقق منذ عام ٢٠٠١، من الأهمية بمكان أن نقر بأن لنا جميعا مصلحة في نجاح هذا المسعى. ونعتقد أن أفغانستان تحتاج منا إلى التزام طويل الأجل، على ألا تغيب هذه التحديات عن بالنا. لقد أظهر الشعب الأفغاني قدرة على الصمود وغريزة البقاء حتى في وجه أكبر التحديات. ويجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لدعمه.

السيد إردمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): يسر الولايات المتحدة أن تنضم إلى الدول الأعضاء الأخرى في تقديم مشروع القرار بشأن الحالة في أفغانستان الوارد في الوثيقة A/64/L.8.

إن مشروع القرار يقر بالتقدم الذي أحرزه الشعب الأفغاني في إعادة بناء بلده، غير أنه يعترف بأن هناك المزيد من العمل الذي ينبغي القيام به. ونشيد بالحكومة الأفغانية وقوات الأمن على الجهود التي تبذلها لمعالجة التحديات التي تواجه الأمن والحوكمة وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

ونشكر أيضا الأمين العام، والممثل الخاص للأمم المتحدة في أفغانستان، كاي إيدي، وموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وموظفي الأمم المتحدة الآخرين والقوات المشاركة في القوة الدولية للمساعدة

الأمنية وقوات عملية الحرية الدائمة على التزامهم المشترك إزاء شعب أفغانستان.

ويبرز مشروع القرار التحديات التي يشكلها أولئك الذي يسعون إلى إعاقة الجهود التي يبذلها الأفغان لبناء بلد ينعم بالازدهار والاستقرار. فالهجمات العنيفة التي تشنها الطالبان والقاعدة والمتطرفون الآخرون والجماعات الإجرامية تقوض الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار والأمن، ويدينها عن حق كل من حكومة أفغانستان التي تمثل الشعب ومشروع القرار.

ومرة أخرى، أظهر الهجوم الوحشي الذي وقع في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر على بيت الضيافة في كابول بصورة مأساوية ضرورة الوقوف بحزم ضد الجهود العنيفة المبذولة لتقويض السلام والاستقرار اللذين يعمل الشعب الأفغاني جاهدا على ترسيخهما. لقد وصلت أفغانستان الآن نهاية عمليتها للانتخابات الرئاسية. ونهنئ الرئيس كرزاي على فوزه، ونهنئ جميع المرشحين الذين خاضوا الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، وخاصة، السيد عبد الله.

لقد أُجريت أول انتخابات يشرف عليها الأفغان في ظل ظروف تتسم بالتحدي، لكن كانت النتيجة متماشية مع قوانين أفغانستان ودستورها. وإذ ننتقل إلى ما بعد الانتخابات، فإن مصداقية الرئيس الجديد وحكومته ونجاحهما سيعتمدان على قدرة الحكومة على إحراز تقدم أفضل للشعب الأفغاني في مجالات الأمن والحوكمة والعدالة والاقتصاد. ونحن على أهبة الاستعداد لدعم الحكومة الجديدة في هذا الشأن وندعو جميع الدول الأعضاء إلى مضاعفة جهودها للعمل مع الحكومة الأفغانية الجديدة لتعزيز الاستقرار والازدهار للشعب الأفغاني، إلى جانب السلام والأمن للمنطقة.

السيد كورتشيك (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تأييدي التام وتأييد سلوفاكيا للبيان الذي أدلى به ممثل السويد باسم الاتحاد الأوروبي. واسمحوا لي أن أشدد على عدد من المسائل الهامة بصفتي الوطنية.

إننا نرحب بمشروع القرار بشأن أفغانستان الوارد في الوثيقة A/64/L.8، ونقدر الجهود التي تبذلها ألمانيا لتيسير توجيه رسالة دعم من المجتمع الدولي إلى الشعب الأفغاني، الذي يأمل في بلد ينعم بالأمن والاستقرار والازدهار والديمقراطية. ونحن فخورون بأن نكون من مقدمي مشروع القرار.

وتدعو سلوفاكيا إلى انخراط المجتمع الدولي على نطاق واسع في أفغانستان. وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي من مسعانا المشترك مساعدة الحكومة الأفغانية الجديدة لتصبح مستعدة لتحمل المسؤولية عن البلاد بصورة تامة، فيما يتعلق بالأمن والاستقرار وسيادة القانون والتنمية.

وتقوم القوات الدولية بدور حاسم الأهمية في المساعدة على تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان. وأود أن أشيد بجميع النساء والرجال من جميع الجنسيات، وموظفي الأمم المتحدة والعديد من الأفغان، الذين فقدوا أرواحهم وهم يكافحون من أجل مستقبل أفضل لأفغانستان خال من الخوف ومزدهر.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأقدم مرة أخرى تعازي حكومة بلدي لأسر آخر ضحايا التطرف العنيف. وندين بقوة جميع أعمال العنف المدمر التي تقوم بها طالبان والقاعدة، لا سيما الأعمال التي تستهدف المدنيين والموظفين الدوليين.

وتدرك سلوفاكيا تماما نصيبها من المسؤولية عن الحالة في أفغانستان. ولهذا السبب، قمنا بزيادة مشاركتنا بشكل كبير في المجالين العسكري والمدني. ورغم الأزمة الاقتصادية، فإننا نفي بالتزاماتنا وما زلنا نشارك مشاركة كاملة في عملية القوة الدولية للمساعدة الأمنية.

وقبل خمسة أشهر فقط، قامت حكومة جمهورية سلوفاكيا والمجلس الوطني لجمهورية سلوفاكيا بتمديد ولاية

٢٦٢ من أفراد القوات العسكرية السلوفاكية في البلاد وأعلنّا في الفترة الأخيرة في اجتماع وزراء الدفاع المعقود في براتيسلافا أن بلدي ينظر في زيادة عدد قواتنا العسكرية، وكذلك القيام بالمزيد في مجال الإعمار.

وتشارك سلوفاكيا أيضا في تدريب الجيش الوطني الأفغاني وفي التحضير لمشاركة قوة الشرطة الوطنية الأفغانية مشاركة كاملة بتقديم أفراد من شرطتنا لمكتب بعثة الشرطة الأوروبية.

إن الأمن هو الشرط الرئيسي لتحقيق المزيد من التنمية في البلد. ومع ذلك، لا نستطيع الانتظار إلى أن يصبح البلد آمنا لمعالجة الحالة الإنسانية.

ولا يمكن تحقيق سلام واستقرار دائمين في أفغانستان إلا باتخاذ التدابير الملائمة للعمل على بناء البلد من الوجهة الاجتماعية الاقتصادية. ومن الأهمية بمكان أن نزيد فعالية جهودنا المشتركة لكي يشعر أكبر عدد من الأفغان بحدوث تأثير إيجابي على حياتهم بأسرع ما يمكن.

وقد كانت أفغانستان منذ عام ٢٠٠٣ أحد البلدان ذات الأولوية العالية بالنسبة للمساعدة الإنمائية السلوفاكية. وفي عام ٢٠٠٩، رُفعت إلى مرتبة البلدان البرنامجية بموجب استراتيجية سلوفاكية متوسطة الأجل جديدة للتعاون الإنمائي في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣. ويتمثل هدفنا في تخصيص ما يقرب من مليون يورو لمساعدة أفغانستان في الفترة المقبلة.

وتوجه سلوفاكيا مساعدتها الإنمائية في أفغانستان بحيث تتمشى مع أولوياتها القطاعية، أي تنمية المؤسسات الديمقراطية والمجتمع المدني والسلام؛ والتنمية الاجتماعية؛ ودعم الرعاية الصحية والتعليم؛ وتطوير مناخ الاقتصاد والأسواق وهياكلها الأساسية. وفي عام ٢٠٠٩، بلغ قيمة ستة مشروعات ثنائية للتنمية من إعداد المنظمات السلوفاكية ما مجموعه ٨٥٠ ٠٠٠ يورو.

وأفغانستان هي أحد البلدان الأربعة التي لديها أدنى معدلات النجاح في مكافحة شلل الأطفال في العالم. وهذا العام، قامت حكومة سلوفاكيا بتمويل توزيع لقاح شلل الأطفال على ٢٥٠ ٠٠٠ طفل في أفغانستان، وذلك بالتعاون مع اليونيسيف. وفي أيلول/سبتمبر، قدمنا مساعدات إنسانية على شكل خيام وبطاطين للسكان الذين تضرروا من جراء الكوارث الطبيعية في مقاطعة أوروزغان.

ويجب أن تبقى أفغانستان على رأس جدول أعمالنا في المدى الطويل. ونحن ملتزمون بهدفنا المشترك المتمثل في المساعدة على النهوض بالحياة اليومية للشعب في هذا البلد. وأود أن أعرب عن أملي الصادق في أن يزيد المجتمع الدولي، بقيادة الأمم المتحدة، بذل جهوده المتعددة الأطراف لتقديم المساعدة للحكومة الأفغانية بهدف توطيد دعائم السلام والاستقرار في أفغانستان.

السيد كيم بونغهيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): يتطلع وفدي إلى اعتماد الجمعية العامة مشروع القرار A/64/L.8، عن الحالة في أفغانستان. ومشروع القرار المذكور هو نتاج للتفاوض البناء والنشط فيما بين الدول الأعضاء، وأعتقد أنه يمثل الإرادة السياسية لجميع الدول الأعضاء ويدعم الشعب الأفغاني في عملية إعادة بنائه السياسي والوطني. ومن هذا المنطلق، انضمت جمهورية كوريا إلى مقدمي مشروع القرار هذا لكي تضيف إرادتها السياسية إلى التعاون الدولي من أجل دعم الشعب الأفغاني. ويعرب وفدي أيضا عن تقديره للوفد الألماني لصياغته وتيسيره مشروع القرار المطروح.

وقد شهدنا على مدى الشهرين الماضيين تطورا سياسيا مكثفا في أفغانستان. وكان التقدم المحرز يشجعنا أحيانا وكانت الانتكاسات تصيبنا بخيبة الأمل في أحيان أخرى. ولكن أكثر ما أحزننا وأصابنا بالإحباط هو الهجوم

الإرهابي الذي وقع في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. غير أننا في الوقت ذاته، كما قال الأمين العام بان كي - مون، كنا نملك ما هو أكثر من العزم على ألا يقف شيء في طريقنا، وما زلنا متمتعين بالإصرار على مواصلة القيام بعمل الأمم المتحدة في أفغانستان.

ويعرب وفدي عن إعجابه بشجاعة الشعب الأفغاني وتصميمه على المشاركة في العملية الانتخابية وممارسة حقوقه الدستورية في بيئة من أصعب البيئات وأشدها خطرا. وتستحق لجنة الشكاوى الانتخابية واللجنة الانتخابية المستقلة الأفغانية احترامنا لتمسكهما بالعملية الدستورية. وسترسي الخبرة المكتسبة والدروس المستفادة خلال الانتخابات أساسا قيّما ومتينا لعملية التحول الديمقراطي والإصلاح الوطني المقبلة في أفغانستان. وفي هذا الصدد، ترحب حكومتي بقرار اللجنة الانتخابية المستقلة إعلان السيد حامد كرزاي رئيس أفغانستان المنتخب الجديد وتهنئ الرئيس كرزاي على انتخابه.

ونعتقد أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مستعدين لدعم الحكومة الأفغانية الجديدة والتعاون معها. كما نعتقد أن المشاركة الدولية بالغة الأهمية لإعادة بناء استقرار أفغانستان وقدرتها الوطنية. ولكسب الثقة والاطمئنان وإقامة شراكة ذات مصداقية مع المجتمع الدولي، ينبغي أن يمد الرئيس كرزاي يده للقيادات السياسية والفئات العرقية الأفغانية للتعجيل بعملية المصالحة الوطنية وكفالة الحكم الرشيد، بما في ذلك اتخاذ تدابير متسمة بالجرأة والإصرار لاستئصال الممارسات المفسدة.

وما برحت الحكومة الكورية تسهم في عملية إعادة الإعمار الوطنية التي يقوم بها الشعب الأفغاني، ولدينا الاستعداد لمواصلة العمل بالاشتراك مع الرئيس كرزاي وحكومته الجديدة. وكما أعلنا في الشهر الماضي، سوف توفد الحكومة الكورية فريقا لإعادة الإعمار في أقاليم أفغانستان بالإضافة إلى الفريق الكوري للدعم الطبي والتدريب المهني الموجود حاليا بها في باغرام. وقد اتخذ هذا القرار بناء على طلب الحكومة الأفغانية ووفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. ومن خلال فريق إعادة الإعمار المذكور وغيره من القنوات، ستواصل الحكومة الكورية تقديم دعمها لشعب أفغانستان وحكومتها وتعاونها معهما.

وأخيرا، يود وفدي مرة أخرى أن يعرب عن أصدق تعازينا للضحايا وأسرهم على ما لحق بهم من خسائر مأساوية في الهجمات الإرهابية الخبيثة التي وقعت في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. وينبغي ألا يُغتفر هذا الهجوم الجبان الذي استهدف العزل من المدنيين والعاملين في المنظمات الدولية تحت أي ظرف من الظروف. ويحث وفدي الحكومة الأفغانية بقوة على اتخاذ جميع التدابير الضرورية لضمان سلامة وأمن العاملين المدنيين في البلد. كما نعلن تصميمنا على دعم مبادرات الأمين العام بان كي - مون، بما فيها اتخاذ التدابير الضرورية في الميزانية، لتعزيز أمن جميع موظفي الأمم المتحدة في أفغانستان.

السيد جبريل (الجماهيرية العربية الليبية): أود في البداية أن أعرب عن شكري للأمين العام على تقريره المفصل والشامل المعروض علينا اليوم، وكذلك للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لأفغانستان والعمل المتميز الذي تقوم به. ونعرب كذلك عن تعازينا لأهل وزملاء الضحايا الذين قتلوا في ٢٨ من شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

منذ عام ٢٠٠٥ توالت التقارير التي تتحدث عن تدهور الأوضاع في أفغانستان، كما يشير التقرير الذي بين أيدينا اليوم إلى ارتفاع معدل سقوط الضحايا وانعدام الأمن. وتعدّ هذه الإحصائيات مصدر قلق لنا خاصة فيما يتعلق بسقوط الضحايا بين المدنيين بسبب الهجمات التي تشنها

الجماعات المسلحة والضربات الجوية التي تنفذها القوات الدولية في أفغانستان. ونعرب في هذا الصدد من جديد عن قلقنا العميق تجاه استمرار سقوط الضحايا بين المدنيين، خاصة من قِبل القوات الدولية، رغم المناشدات المحلية والدولية. ونطالب هذه القوات باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان أمن وسلامة المدنيين، ونطالبها كذلك بالالتزام الكامل بالقانون الدولي وبقانون حقوق الإنسان.

من دواعي قلقنا العميق أيضا ما ورد في الفقرة ٥ من تقرير الأمين العام من أنه: ”قد أخفقت الجهود التي بُذلت خلال السنوات العديدة الماضية لزيادة عدد قوات الأمن الوطني والدولي في القضاء على التمرد“. وهذا يقودنا إلى حقيقة مفادها أن الحل لا يرتبط بعدد القوات أو بالمعدات المتوفرة لها، بل بمقاربة شاملة تقوم على المصالحة الوطنية الشاملة وتحقيق التنمية في البلاد. ونتفق في هذا الصدد مع ما ورد في الفقرة ٨ من تقرير الأمين العام التي تشير إلى الدعوات التي أطلقتها بعض القيادات السياسية في البلاد والتي تدعو إلى إرساء وقف لإطلاق النار مع حركة طالبان كخطوة لتحقيق الاستقرار في البلاد.

إن الهدف النهائي للمجتمع الدولي هو مساعدة الشعب الأفغاني في بناء دولة ديمقراطية مستقرة ومزدهرة في أفغانستان. وإن الحرب ضد طالبان أو غيرها ليست هدفا في حد ذاتها، خاصة وأن استعمال القوة لن يؤدي وحده إلى بسط الأمن والاستقرار، ما لم يعزز بجهد مواز من الحوار الهادف إلى تحقيق المصالحة الوطنية مع كافة فئات الشعب الأفغاني، ومحاربة الفساد وتجارة المخدرات. لذا فإن على المجتمع الدولي أن يحتضن البرامج التي تمكن أفغانستان من تحمل مسؤولياتها كاملة كدولة ذات سيادة قادرة على بسط الأمن وتوفير الحياة الكريمة لمواطنيها كافة وتهيئة الظروف لانسحاب القوات الأجنبية، الذي يعتبر شرطاً أساسياً لتحقيق المصالحة الوطنية.

لقد أشارت بعض تقارير الأمين العام السابقة إلى الأوضاع السيئة المتردية التي يعيشها المحتجزون في مراكز الاعتقال المختلفة في أفغانستان. ويشير التقرير الذي بين أيدينا في الفقرة ٥٢ إلى قيام ممثل الأمين العام بزيارة عدد من هذه المراكز، بما فيها مركز اعتقال باغرام الذي تديره القوات الدولية. إلا أن التقرير لا يتضمن أي تقييم لحالة هذه المراكز ومدى تقيد القائمين عليها بالقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. لذا ندعو القائمين على هذه المراكز، سواء من الأفغان أو القوات الدولية، بالتقيد بالمعايير الدولية التي ينص عليها القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان في إدارة هذه المراكز، خاصة فيما يتعلق بضرورة أن يحظى الموقوفون في هذه المراكز بمحاكمات عادلة وأن تتاح لهم إمكانية الاتصال بالعالم الخارجي وبالمنظمات الدولية المختصة، وخاصة لجنة الصليب الأحمر الدولية.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): عندما اجتمعت الجمعية العامة في العام الماضي لمناقشة الحالة في أفغانستان، شدد الكثيرون منا، إن لم نكن جميعا، على أهمية انتخابات آب/أغسطس الرئاسية لأفغانستان، وعلى ضرورة أن تعمل الأمم المتحدة مع السلطات الأفغانية لكفالة أن تكون الانتخابات بعيدة عن الشبهات وجامعة وآمنة. وإن إجراء تلك الانتخابات في ما يمكن أن يوصف بأنه ظروف حافلة بالتحديات ليعتبر إنجازا بحد ذاته. وإننا نرحب بدعم الأمم المتحدة للانتخابات. لقد ظهرت مشاكل، ولكنها عولجت، وكان صوابا أن نتيقن من أن العملية سارت حسبما كان متوخى لها.

ويجب علينا أن نتذكر أن هذه الانتخابات كانت الأولى التي يقودها الأفغان بأنفسهم منذ أكثر من ٣٠ سنة. ولقد دار حوار مخلص ومناقشة حقيقية حول مستقبل البلد بشأن مجموعة واسعة متنوعة من المسائل أثناء الانتخابات. وخاض المرشحون حملات انتخابية بحماس، وانبرى ملايين

الأفغان إلى الإدلاء بأصواتهم، الأمر الذي ما كان يحدث قط في ظل حكم الطالبان.

ومع أن الانتخابات قادها الأفغان، فإن الأمم المتحدة اضطلعت بدور حاسم في تيسير ورصد العملية. فمنذ مراحل التخطيط الأولى وحتى اختتام العملية في الأيام القليلة الماضية وفرت الأمم المتحدة قيادة سياسية تثير الإعجاب وتنسيقا للموارد وخبرات فنية.

وأود أن أكرر دعم المملكة المتحدة المتواصل لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (البعثة). إن البعثة تضطلع بعمل حيوي في ظروف متزايدة الصعوبة، خاصة في أعقاب الهجوم المروع الذي حدث في كابول يوم ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. وقد أظهر الأمين العام وممثله الخاص، في الأيام العشرة الماضية، عزما رائعا وتصميما على الثبات في المسيرة في أفغانستان.

وبالنظر إلى هجوم ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، نتفق نحن على أن الأمم المتحدة يجب أن تسعى إلى تحسين الأمن. وإننا مستعدون لبحث كيفية تحقيق ذلك على أفضل وجه. ويلزمنا جميعا أن نمعن النظر في المقترحات المطروحة التي تشكل جزءا من حزمة التعزيز الواسعة للتأكد مما إذا كانت تفي باحتياجات بعثة أفغانستان الأمنية، أو ما إذا كانت تحتاج إلى تكييف.

ومما يبعث على الاطمئنان رغم التحديات الكثيرة التي تواجهها أفغانستان ملاحظة استمرار التوجه الإيجابي في مكافحة المخدرات. فعقب الانخفاض بنسبة ١٩ في المائة في عام ٢٠٠٨، يبدو أن زراعة الأفيون ستحقق انخفاضا إضافيا بنسبة ٢٢ في المائة في هذا العام. وفي محافظة هلمند، أسفر العمل عن كثب مع السلطات الأفغانية عن انخفاض في الزراعة قد يصل إلى الثلث، وإن العمليات المنفذة هذا العام في إطار المبادرة الثلاثية لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة تعطي أسبابا للشعور بالتفاؤل المشوب بالحذر على الصعيد الإقليمي أيضا.

وأود أن أتطرق بإيجاز إلى مسألة الإصابات بين المدنيين. إن موقف المملكة المتحدة لم يتغير وقد أوضحناه في المناقشات السابقة. إننا نأسف أسفا عميقا – وأكرر، أسفا عميقا – على أي إصابة تقع في صفوف المدنيين. ففقدان كل روح بريئة مأساة بلا استثناء. ومثلما أوضح الفريق أول مكرستل، تكمن حماية السكان الأفغان في صميم بعثتنا الدولية، في تعارض صارخ مع الطالبان والمتمردين الموالين لهم الذين يتحملون المسؤولية، وهو ما أوضحه الأمين العام في تقريره (A/64/364)، عن التسبب في الأغلبية الساحقة من الوفيات في صفوف المدنيين.

أفغانستان يلزمها الآن أن تعمل على التصدي للتحديات الكبيرة التي تعترض طريقها. وفي أعقاب الإعلان الواضح الرزين الصادر عن المفوضية المستقلة للانتخابات في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، تكلم رئيس وزرائي مع الرئيس كرزاي في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ليهنئه. وقد أبلغ رئيس وزرائي السيد كرزاي بأننا نتوقع منه الآن أن يشرع في برنامج مستقبلي يخدم مصالح الأفغان كافة. وأوضح الرئيس كرزاي بدوره، في مؤتمره الصحفي يوم ٣ تشرين الثاني/نوفمبر أنه مستعد لتحقيق التقدم واتخاذ إجراءات حازمة للتصدي للفساد، من جملة أمور أخرى.

والآن ستكون الأولوية العليا للمجتمع الدولي الدفع قدما بعملية الأفغنة من خلال العمل مع الحكومة الأفغانية الجديدة لبناء قواتها الأمنية وتحقيق التقدم في مجال المصالحة، وتحسين الحكم المحلي، وتقديم الخدمات لجميع الأفغان، ومواصلة توسيع الاقتصاد، والتصدي للفساد وبناء علاقات ايجابية مع جيران أفغانستان. وإننا نحث المجتمع الدولي على اغتنام هذه المناقشة في الجمعية العامة كفرصة هامة نؤكد

فيها من جديد التزامنا المشترك بديمقراطية أفغانستان اليافعة وباستقرارها وأمنها.

وأود أن أشدد على التزامنا المشترك. إن ما نفعله معا في أفغانستان حيوي لا لشعب أفغانستان وحده، وإنما للمجتمع الدولي بأسره. وكما قال رئيس وزرائي في كلمة ألقاها يوم الجمعة، سننجح معا أو نفشل معا، ولكننا لا بد لنا من أن ننجح.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): إندونيسيا سرها أن تشارك في تقديم مشروع القرار A/64/L.8 بشأن الحالة في أفغانستان، الذي عرضه ممثل ألمانيا. إن المشروع يبرز الجانب الحاسم للدعم والتعاون من المجتمع الدولي. ومن دون الوفاء بطريقة فعالة ومنسقة تنسيقا جيدا بالالتزامات المتعهد بها بموجب مختلف الاتفاقات الدولية والإقليمية والثنائية، لن نتمكن من كفالة أن تحظى حكومة أفغانستان بالدعم التام في تنفيذ استراتيجياتها الوطنية.

في غضون بضع سنين، أحرزت أفغانستان تقدما ملحوظا في شتى القطاعات. وتستحق السلطات الوطنية والمدنيون على السواء الثناء على عملهم في ظروف شاقة للغاية. مع ذلك يتعرض كل ما أنجزته أفغانستان إلى خطر الانتكاس بسبب التحديات الخطيرة المحدقة بأمنها واستقرارها. ويتزايد الخوف من الوقوع مرة أخرى في براثن الصراع مع تصاعد أنشطة المليشيات. وتبين سلسلة الهجمات الأخيرة بالقنابل الحاجة الماسة إلى التصدي لتلك التحديات الأمنية. وفي ذلك الصدد، ندين أعمال القتل الغاشمة الأخيرة لموظفي الأمم المتحدة في كابول. ويقدم موظفو الأمم المتحدة، وغيرهم من المشاركين في تقديم المساعدة الشجعان، المعونات متحملين أخطارا كبيرة، وهم يستحقون الدعم الكامل من جانب المجتمع الدولي.

ونولي أهمية أساسية لزيادة قدرة قوات الأمن الأفغانية على التصدي للتحديات الأمنية. وندرك الرغبات القوية لدى الشعب الأفغاني والحكومة الأفغانية في تمكين وتعزيز قدرتهما في قطاعات مختلفة، بما في ذلك ضمان تحقيق الأمن والاستقرار في البلد. وللملكية الوطنية أهمية حقيقية. ولذلك تحظى بأهمية عليا المشاورات والتنسيق بشكل مستدام مع السلطات الأفغانية بشأن تنفيذ المساعدة الإنسانية.

ولا تزال التدابير العسكرية مهمة فعلا في التصدي للتحديات الأمنية والهجمات المتزايدة من جانب المتشددين. ولا يزال الدور الذي تضطلع به القوة الدولية للمساعدة الأمنية دوراً محوريا في مساعدة الحكومة الأفغانية على التصدي لهذه التحديات. كما نقر بالأوضاع المعقدة التي تواجهها القوة الدولية للمساعدة الأمنية في تنفيذ مهامها. ومع ذلك، ليست القوة العسكرية الأداة الوحيدة اللازمة لإقرار السلام والاستقرار. فبينما يستمر المتمردون في الاعتماد على الهجمات غير المتناظرة، فقد أصبح من الواضح أنه يلزم اتخاذ خطوات أخرى بالإضافة إلى أعمال الرد العسكرية الواسعة النطاق. ويجب أن يجري التعامل مع الوضع في أفغانستان عن طريق وضع استراتيجية لا تتضمن القطاعات الأمنية فحسب، بل تشمل أيضا تعزيز الحوكمة وسيادة القانون، وكذلك التنمية الاجتماعية – الاقتصادية.

ولا تزال هناك حاجة إلى عملية للمصالحة بقيادة أفغانية من أجل تحقيق السلام المستدام. وينبغي أن تستمر العناصر الموجودة بين المتمردين التي تنبذ العنف، وتحترم العدالة والمساواة والحرية والتسامح، وتعلن ولاءها للدستور الأفغاني، في المشاركة سياسيا في عملية المصالحة. كما تبقى معالجة اقتصاد المخدرات مسألة ملحة لصلتها الوثيقة باستمرار التمرد. وينبغي استمرار وتكثيف تلك الجهود المتواصلة. ومن الضروري تدعيم التقدم المحرز في خفض زراعة الأفيون.

والواقع، لدينا توقعات عالية فيما يتعلق بالحكومة الجديدة في أفغانستان. ولن يتاح للحكومة الجديدة فرصة وضع خطة جديدة للتعاون فحسب، بل أيضا لتحسين الإدارة والخدمات في المجال الاجتماعي – الاقتصادي لشعبها. وبالرغم من أن قدرات السلطات لا تزال محدودة، ولا يزال يخيم عليها شبح العنف من جانب المتمردين، من المهم أن تجري الحكومة الجديدة تغييرات إيجابية في الحياة اليومية لشعبها. وغني عن البيان أن العنصر الأساسي في تحقيق نتائج ناجحة يتمثل في الملكية الوطنية. فيتعين على كل أفغاني أن يحتضن أفغانستان الجديدة. ومن الضروري أن يشارك كل الشعب الأفغاني في العمليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ولا تزال الشراكات بين أفغانستان والدول المجاورة لها في التصدي للتحديات الأمنية وفي التوصل إلى حلول تقبلها جميع الأطراف للمشاكل الإنسانية تشكل عاملا أساسيا في تحقيق السلام والتنمية المستدامين في أفغانستان. وفي ذلك الصدد، نرحب بالتزام أفغانستان وجيرانها المباشرين بالمساهمة في تحقيق الأمن والازدهار على المستوى الإقليمي.

أخيرا، فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، يعتقد وفد بلادي أن البعثة لا تزال تحظى بالأهمية في مساعدة البلد على التصدي للتحديات المختلفة التي تواجه أمنه وتنميته. ونرحب بتوسيع نطاق وجود البعثة ليشمل مناطق إضافية في البلد، وزيادة قدراتها ومواردها. ونأمل أن يساهم هذا التوسيع في إيجاد طفرة سياسية تجاه تحقيق السلام والاستقرار في البلد في وقت مبكر.

في الختام، اسمحوا لي أن أكرر رغبة إندونيسيا في أن تصبح أفغانستان بلدا مسالما وديمقراطيا ومزدهرا. كما نؤكد من جديد دعمنا التام لسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية.

السيد غوليدزينوفسكي (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب أستراليا بهذه الفرصة لكي تؤيد مشروع قرار الجمعية العامة بشأن أفغانستان (A/64/L.8) ولتنضم إلى مقدميه، ولتؤكد من جديد التزامنا بالجهود الدولية المبذولة لبناء دولة أفغانستان الأكثر استقرارا والأكثر أمنا.

أولا، نود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نسجل أسف أستراليا العميق حيال مقتل عمال تابعين للأمم المتحدة بطريقة وحشية بواسطة حركة الطالبان في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر في كابول. وأظن أنه لا يوجد كثيرون منا لا يعرفون شخصيا أحداً يكون قد خدم أو لا يزال يخدم في أفغانستان. وندعم كل الجهود المبذولة للوفاء بالاحتياجات الأمنية لموظفي الأمم المتحدة في أفغانستان، في حين نعمل في الوقت نفسه على تمكين الأمم المتحدة من مواصلة الاضطلاع بدورها الذي لا غنى عنه في جميع أنحاء البلد.

ولا تزال مهمتنا الجماعية صعبة وعاجلة، كما أظهرت ذلك التطورات الجارية في أفغانستان على مدار السنة الماضية، بما في ذلك الوضع الأمني المتدهور في أجزاء كثيرة من البلد. وستكون السنة أو السنتان المقبلتان عاملا حيوياً في نجاح الجهود التي يبذلها الأفغان، والمجتمع الدولي الذي يدعمهم، للتصدي للتحديات الملحة التي تواجه أفغانستان. وسيتطلب تحقيق ذلك الالتزام بخطة تركّز على الأعمال التي تمكّن من إدخال التحسينات الحقيقية على المجالات ذات الأولوية المتعلقة بالأمن والإدارة والتنمية الاقتصادية.

واليوم، تقف أفغانستان أمام منعطف هام. والصعوبات التي رافقت الانتخابات الرئاسية معروفة جيدا، غير أنه من المهم أن نشير، كما فعل الكثير من المتكلمين اليوم، إلى أن النتائج المترتبة على ذلك قد احترمت الدستور والعملية الانتخابية بقيادة الأفغان. وبالتطلع إلى الأمام، نرى أن المهمة التي تنتظر الرئيس كرزاي هي تشكيل حكومة

يمكنها أن تكسب ثقة الشعب الأفغاني، وذلك بتعزيز الأمن في أفغانستان، ومحاربة الفساد، وتقديم خدمات حكومية فعالة. ومن خلال التزامنا المستمر في أفغانستان، تقف أستراليا على أهبة الاستعداد للعمل مع الحكومة الأفغانية الجديدة والشركاء الدوليين الآخرين على دعم تلك الأهداف.

هناك اعتراف متزايد بأن التحديات التي تواجه التحالف في أفغانستان تتطلب اتخاذ نهج شامل يستطيع أن يقيم صلات قوية بين المجالين العسكري والمدني وينظر إليهما بوصفهما جزأين متكاملين لمسعى واحد. ويعتمد كسب دعم الشعب الأفغاني لمهمتنا على نجاحنا في مساعدة السلطات الأفغانية على تقديم خدمات أفضل وطهارة الحكم بقدر ما يعتمد على إنجازاتنا في ميدان المعركة. ويتبين ذلك من النهج الذي تتخذه أستراليا إزاء أفغانستان، وهو يشدد على أهمية بذل جهد شامل لبناء القدرات والمساعدة الإنمائية، بالإضافة إلى التزام كبير في المجال العسكري والقتالي.

وعلى الجبهة العسكرية، أعلنت أستراليا، في نيسان/أبريل، زيادة كبيرة في عدد جنودنا من ١ ١٠٠ إلى حوالي ١ ٥٥٠ جنديا. وكان الهدف الرئيسي من تلك المساهمة المتزايدة تعزيز جهودنا في تدريب القوات الأفغانية في مقاطعة أورزغان الجنوبية من أجل الوصول بها إلى المرحلة التي تستطيع فيها أن تتحمل المسؤولية عن توفير الأمن في تلك المقاطعة. وبالتالي، التزمنا بتقديم قوات إضافية لتشكيل فريقين تنفيذيين آخرين للتوجيه والاتصال في أورزغان، بالإضافة إلى الفريق الذي لدينا بالفعل. كما تعهدت أستراليا بتوفير قوات إضافية للدعم اللوجستي، وعناصر لحماية القوات في أورزغان، وزيادة خطط الإدماج وضباط الأركان وحوالي ١٢٠ جنديا للمساعدة على توفير الأمن في الانتخابات والأمن العام في المقاطعة.

كما تقدم أستراليا مبلغ ٢٠٠ مليون دولار على مدار السنوات الخمس القادمة إلى الصندوق الاستئماني للجيش الوطني الأفغاني. وتدعم المساهمة في الصندوق الاستئماني هدف الحكومة الأسترالية بإنشاء جيش وطني أفغاني مكتف ذاتيا وقادر على توفير الأمن للأمة الأفغانية. وبالإضافة إلى ذلك، نقوم بنشر المزيد من ضباط الشرطة الاتحاديين الأستراليين لتدريب أعضاء قوة الشرطة الوطنية الأفغانية وتقديم المشورة لهم. وتقوم الشرطة الاتحادية الأسترالية بتدريب الشرطة الوطنية الأفغانية في مركز التدريب بمقاطعة أورزغان، كما تسهم، عن طريق دورها في مكافحة المخدرات، في مقاومة الجرائم المنظمة الخطيرة وتقديم المشورة الاستراتيجية لوزارة الداخلية والعمل مع الشركاء الدوليين. كما تساعد على تطوير أفرقة التحقيق بالشرطة الوطنية الأفغانية وتسهم في وضع البرامج الاستراتيجية للشرطة.

وإضافة إلى عمل أستراليا على جبهة الأمن، فهي تسهم أيضا إسهاما كبيرا في جهود المساعدة الأمنية التي تتساوى أهمية. ومنذ عام ٢٠٠١، التزمت أستراليا بتقديم ٦٠٠ مليون دولار للمساعدة وبناء القدرة وإعادة الإعمار، بما في ذلك التبرع بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ للمساعدة الإنمائية وإعادة الإعمار على مدى ثلاث سنوات.

ومن خلال جهود فرقة عمل إعادة الإعمار التابعة لقوات الدفاع الأسترالية ومستشارين من الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، أنجزت استراليا بالفعل مجموعة من المشاريع الإنمائية الهامة، ومنها في إقليم أورزغان، من قبيل تحديث مستشفيات ومستوصفات وبناء جسور. وأسهمت المساعدة الأسترالية في جهود الحكومة الأفغانية لبناء ما يزيد على ٨٠٠ مدرسة، وتوفير خدمات صحية أساسية لحوالي ٨٠ في المائة من السكان.

إننا نبذل المزيد من جهود المساعدة الاسترالية لدعم بناء القدرة وإيصال الخدمات. وسوف نوفر ستة اختصاصيين تقنيين لتقديم المشورة لوكالات رئيسية تعنى بإيصال الخدمات، بما في ذلك وزارات الصحة والتعليم والزراعة وإعادة بناء الأرياف والتنمية.

وأحد أهدافنا الرئيسية على الجبهة المدنية هو المساعدة لتمهيد الطريق أمام نظام حكومي أكثر فعالية ومصداقية ودواما، ابتداء من كابول العاصمة ونزولا إلى مستوى الأقضية. وما تمس حاجة أفغانستان إليه هو نظام حكومي وطني يثق به شعبه ويكون قادرا على إيصال الخدمات التي تمس الحاجة إليها في جميع أنحاء البلد. وبدونه، ثمة خطر يتمثل في أن الأفغان من أصحاب الصحوة سيزيدون من تطلعهم إلى الطالبان وقوات هدامة أخرى، بدلا من الحكومة الشرعية، لتلبية احتياجاتهم.

ومراعاة لذلك، تساعد أستراليا على بناء قدرة الحكومة الأفغانية على الصعيد المركزي وصعيد المقاطعات، بغية أن تتمكن من إيصال خدمات أفضل إلى شعبها. وعن طريق إسهام أستراليا بمبلغ ٨٧ مليون دولار في الصندوق الاستئماني لإعادة إعمار أفغانستان، تكون قد ساعدت على تحقيق تحسينات كبيرة في الممارسات الحكومية الأفغانية لإدارة الأموال العامة. وهذا الدعم يساعد الحكومة على وضع ميزانيات شفافة وكفالة استعمال الأموال العامة في مكانها الصحيح. وهو يساعد أيضا على إنشاء وكالة خارجية للرصد بغية الإشراف على تبرعات المانحين إلى ميزانية الحكومة الأفغانية، وتعزيز أعمال الشراء ومراجعة الحسابات في وزارة المال الأفغانية.

وكجزء من إسهامنا في الصندوق الاستئماني، نقوم كذلك بدعم برنامج التضامن الوطني. وهذا البرنامج الذي تديره الوزارة الأفغانية لإعادة إعمار الأرياف والتنمية يرمي إلى تنفيذ مشاريع صغيرة للبنية التحتية المحلية، وزيادة الفرص الاقتصادية للشعب الأفغاني. وقد تم ذلك في ٠٠٠ ٢٢ قرية بالفعل، أو ٦٨ في المائة من سكان الأرياف، عن طريق تنفيذ أكثر من ٠٠٠ ٤٤ مشروع يتعلق بالبنية التحتية في المجتمعات الريفية، من قبيل أنظمة الري، ومياه الشرب السليمة، والمستوصفات الصحية.

وجهود أستراليا في أفغانستان هي، بطبيعة الحال، مجرد جزء من حملة أوسع نطاقا يقوم بها المجتمع الدولي لبناء مستقبل أفضل للشعب الأفغاني. وفيما يعزز المجتمع الدولي جهوده في أفغانستان، سوف تصبح الآليات الفعالة للتنسيق بين المانحين أكثر أهمية إذا أردنا كفالة الشفافية والتوزيع الفعال للموارد.

وفي ظل هذه البيئة المعقدة، يصبح الدور التنظيمي للأمم المتحدة في أفغانستان هاما وصعبا أكثر من أي وقت مضى، ونود أن نعرب عن تقديرنا لجهود الممثل الخاص للأمين العام، كاي إيدي، وأيضا لأفراد بعثة الأمم المتحدة التي يديرها.

إن أستراليا تؤيد مشروع القرار، ونشكر وفد ألمانيا على الجهود التي بذلها لإعداده. ونرحب، على وجه خاص، بالدعوة في مشروع القرار إلى الإصلاح في الإدارة العامة بالبلد، بغية كفالة الحكم الرشيد والمساءلة على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وبالمثل، نرحب باهتمامه برؤية مزيد من التقدم الذي تحرزه الحكومة في إنشاء إدارة أكثر فعالية ومساءلة وشفافية لقيادة الكفاح ضد الفساد، ودعوته إلى تحسين خدمات الإيصال في قطاعات رئيسية من قبيل الطاقة، وإمدادات المياه.

السيد تيبو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد فرنسا البيان الذي أدلى به ممثل السويد نيابة عن الاتحاد الأوروبي،

ونود أن نعرب عن مدى تقديرنا لمشروع القرار الذي أعده الوفد الألماني والوارد في الوثيقة A/64/L.8، ونحن من مقدميه.

وتنضم فرنسا إلى الوفود التي أعربت عن تعازيها الصادقة لأسر ومحبي ضحايا الهجوم الأخير على مرفق الأمم المتحدة في كابول بتاريخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر.

ونود كذلك أن نعرب عن مؤاساتنا لأسر جميع الأفراد المدنيين والعسكريين الذين قتلوا أثناء تأدية الواجب في أفغانستان، فضلا عن الشعب الأفغاني الذي يتعرض لتجارب مريرة.

إن العملية الانتخابية قد أنجزت للتو. وعلينا الآن أن نتوجه بأبصارنا إلى المستقبل. الحكومة الجديدة ستبصر النور قريبا، وعليها أن تلبي التوقعات المحددة للشعب الأفغاني من حيث إحراز تقدم في حياته اليومية، وأيضا من حيث الحكم الرشيد. وتحقيقا لذلك، يتعين على الرئيس كرزاي أن يعمل بدون توقف للجمع بين كل الأفغانيين أصحاب النوايا الحسنة.

وستقف فرنسا إلى جانب الشعب الأفغاني في هذه المرحلة الحرجة من الحياة الديمقراطية للبلد، وهي الحياة التي ستتيح له أيضا إعادة تحديد العلاقات بين أفغانستان والمجتمع الدولي لسنوات مقبلة.

وفرنسا، إلى جانب حلفائها وشركائها، ستبقى على التزامها طالما كان ذلك ضروريا، بغية أن تتمكن أفغانستان من استعادة التحكم الكامل في مستقبلها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/64/L.8.

أود أن أبلغ الجمعية بأنه، منذ إصدار مشروع القرار A/64/L.8، أصبحت البلدان التالية من مقدمي مشروع القرار: الإمارات العربية المتحدة، توغو، تيمور – ليشتي، سري لانكا، السلفادور، سيشيل، شيلي، طاجيكستان، فيجي، فييت نام، قطر، المملكة العربية السعودية، موريشيوس، اليمن.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/64/L.8؟

اعتمد مشروع القرار *A/64/L.8* (القرار ٦٤/١١).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في البند ١٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.